مجلس الوزراء
مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

كُتيب

للرد على أبرز استفسارات المستثمرين

أكتوبر
2023

www.idsc.gov.eg

مجلس الوزراء

مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

قائمة المحتويات

مقدمة	٣
السؤال الأول: ما الخطوات التي تم تبنيها على صعيد تنفيذ برنامج الطروحات الحكومية؟	٤
السؤال الثاني: ما آخر مستجدات برنامج الطروحات، والقيمة المتوقعة من الطروحات في العام القادم؟	١٠
السؤال الثالث: ما هي الرخصة الذهبية، وما مزاياها، وشروط الحصول عليها، وما الحوافز التي تمنحها، وما عدد الرخص الذهبية المصدرة؟	١٢
السؤال الرابع: بخلاف برنامج الطروحات، ما الإجراءات المتخذة لتعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد المصري؟	١٥
السؤال الخامس: ما حيثيات وتفاصيل دور مؤسسة التمويل الدولية (IFC) كمستشار لبرنامج الطروحات، واحتمالية تعيين مؤسسات مالية دولية أخرى كمستشارين؟	٢١
السؤال السادس: ما مضمون الـ ٢٢ قرارًا الصادرة عن المجلس الأعلى للاستثمار في مايو ٢٠٢٣، وما موقف تنفيذ تلك القرارات؟	٢٣
السؤال السابع: ما أبرز جهود الدولة لتعزيز المنافسة والحياد التنافسي؟	٢٩
السؤال الثامن: هل تخطط وزارة المالية لطرح سندات دولية في العام المالي القادم؟	٣٢

السؤال التاسع: ما أبرز جهود الدولة لمنح التراخيص والحصول على الموافقات الصناعية؟	٣٤
السؤال العاشر: ما الانعكاسات المالية لمشروع العاصمة الإدارية الجديدة على الموازنة؟	٣٩
السؤال الحادي عشر: ما مستوى تراكم البضائع بالموانئ المصرية حاليًا؟	٤١
السؤال الثاني عشر: ما المصادر الرئيسة للتدفقات النقدية الأجنبية في مصر؟	٤٣
السؤال الثالث عشر: ما خطة مصر للتمويل للعام المالي القادم؟	٤٦
السؤال الرابع عشر: ما الإجراءات التي تم اتخاذها لمواجهة تأثير ارتفاع معدل التضخم وتزايد تكاليف المعيشة؟	٤٨
السؤال الخامس عشر: ما رأي وزارة المالية بشأن أزمة سعر صرف العملات الأجنبية؟	٥٢
السؤال السادس عشر: هل للديون المصرية مصادر تمويل مستدامة؟ وهل وارد أن يتم الإخلال عن السداد؟	٥٤
السؤال السابع عشر: إلى أي مدى أثر انخفاض قيمة العملة، وارتفاع أسعار الفائدة على خدمة الدين في مصر؟	٥٥

مقدمة

في إطار اهتمام الدولة بتحسين المناخ الاستثماري في مصر، وجذب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية إلى الداخل، قام مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بإعداد كتيب؛ للرد على أبرز الاستفسارات الواردة من قِبَل المستثمرين، والتي جاءت في إطار اجتماعات الربع الرابع لعام ٢٠٢٢/٢٠٢٣ لوزارة المالية "وحدة علاقات المستثمرين" مع المستثمرين المحليين والدوليين؛ بهدف المساعدة في توفير المزيد من المعلومات، وتحقيق التواصل الفعَّال معهم، بما يسهم في تطوير، وتحسين بيئة الأعمال في مصر، وذلك لعدد ١٧ سؤالًا، ويتم تناول كل منهم كالتالي:

السؤال الأول:

ما الخطوات التي تم تبنيها على صعيد تنفيذ برنامج الطروحات الحكومية؟

السؤال الأول: ما الخطوات التي تم تبنيها على صعيد تنفيذ برنامج الطروحات الحكومية؟

تعتبر وثيقة سياسة ملكية الدولة الأولى من نوعها على مستوى دول الشرق الأوسط، والتي توضح فلسفة الدولة وتوجهها الأساسي نحو تشجيع القطاع الخاص، وقد وافق فخامة رئيس الجمهورية الرئيس "عبد الفتاح السيسي" على "وثيقة سياسة ملكية الدولة" بنهاية شهر ديسمبر ٢٠٢٢، بما يؤكد حرص الدولة على المزيد من التمكين للقطاع الخاص، وإتاحة مجال أكبر لمشاركة القطاع الخاص في توليد النمو الاقتصادي، وخلق فرص العمل، وزيادة مستويات الاستثمارات والصادرات.

وتم تبني منهجية لتحديد سياسة ملكية الدولة على مستوى القطاعات/الأنشطة التي تستند إلى ٦ معايير رئيسة وفق مستويات متدرجة؛ استنادًا إلى أفضل الممارسات الدولية، وآراء الخبراء المتخصصين؛ بهدف تحديد معايير وجود/تخارج الدولة من الأنشطة الاقتصادية.

بناءً عليه، تم رسم خريطة وجود الدولة على مستوى الأنشطة الاقتصادية بعدد من القطاعات والصناعات التحويلية، بعدد ٦٢ نشاطًا سيتم التخارج منها، و٥٦ نشاطًا سيتم تثبيت/ تخفيض الاستثمارات الموجهة إليها، و٧٦ نشاطًا سيتم تثبيت/ زيادة الاستثمارات الموجهة إليها مع الإشارة في الوقت ذاته إلى مبررات الدولة من وراء ذلك.

في سبيل تنفيذ الحكومة المصرية لسياسة ملكية الدولة، تم تبني العديد من الآليات التي تستهدف زيادة دور القطاع الخاص على مستوى الأنشطة الاقتصادية، سواء بشكل كلي أو جزئي، ومن أهم تلك الآليات: برنامج الطروحات، وتتمثل الخطوات التي تم تبنيها على صعيد تنفيذ البرنامج فيما يلي:

تستهدف الحكومة التوسع في برنامج الطروحات الحكومية لتحقيق العديد من الأهداف الاستراتيجية ومنها:

- تعزيز أداء البورصة المصرية وتنشيطها، وتحسين بيئة التداول، وزيادة المعروض من الشركات المقيد لها أوراق مالية.
- توفير سيولة من النقد الأجنبي.
- إعادة هيكلة بعض أصول الدولة، وتعزيز كفاءتها.
- زيادة قيمة رأس المال السوقي للبورصة المصرية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

وتستهدف خطة عمل الحكومة زيادة تنفيذ برنامج الطروحات الحكومية من خلال عدة إجراءات، ومن أهمها: إعداد تصور محدث لبرنامج الطروحات، وإدراج شركات الخدمة الوطنية بالبرنامج، ووضع برنامج زمني واضح للشركات، وتعمل الحكومة على تنفيذ برنامج للتخارج يتضمن ٣٥ شركة حتى النصف الأول من عام ٢٠٢٤، ففي فبراير ٢٠٢٣ حُددت ٣٢ شركة لطرح أسهمها بالبورصة، أو لمستثمر استراتيجي للفترة من الربع الأول من عام ٢٠٢٣ وحتى نهاية النصف الأول من عام ٢٠٢٤، ثم تمت إضافة ٣ شركات جديدة هي الشرقية للدخان، العز الدخيلة للصلب، والمصرية للاتصالات كما في الشكل رقم (١).

شكل رقم (١)

الشركات المخطط طرحها بالبورصة أو لمستثمر استراتيجي أو كلاهما

٣٥ بنك/ شركة/ أصل

طرح جديد بالبورصة لمستثمر استراتيجي			
١	بنك القاهرة	١٩	النصر للتعدين
٢	بورسعيد لتداول الحاويات والبضائع	٢٠	النصر للإسكان والتعمير
٣	الأمل الشريف للبلاستيك	٢١	المصرية للسبائك الحديدية
٤	دمياط لتداول الحاويات والبضائع	٢٢	مصر لأعمال الأسمنت المسلح
٥	الشركة المصرية لإنتاج البروبلين والبوني بروبلين سيناء	٢٣	سيناء للمنجنيز
٦	شركة البويات والصناعات الكيماوية (باكين)	٢٤	تنمية الصناعات الكيماوية – سيد
٧	شركة مصر لتكنولوجيا النجارة (MTS)	٢٥	مصر للمستحضرات الطبية
٨	شركة الحفر للبترول	٢٦	الرباط للأنوار السفن
٩	شركة المصرية لإنتاج الألكيل بنزين الخطي (إيلاب)	٢٧	محطة توليد الرياح بجبل الزيت
١٠	شركة مصر لتأمينات الحياة	٢٨	محطة توليد الرياح بالزعفرانة
١١	شركة الصالحية للاستثمار والتنمية	٢٩	محطة بني سويف لتوليد الكهرباء
١٢	شركة المستقبل للتنمية العمرانية	٣٠	صافي لتعبئة المياه
١٣	شركة المصرية لإنتاج الإيثيلين ومشتقاته (إيتيدكو)	٣١	الشركة الوطنية للمنتجات البترولية
١٤	شركة حلوان للأسمدة	٣٢	المصرف المتحد
١٥	البنك العربي الإفريقي الدولي	٣٣	شركة الشرقية للدخان
١٦	الفنادق المملوكة لوزارة قطاع الأعمال العام	٣٤	العز الدخيلة للصلب.
١٧	المعادي للتنمية والتعمير	٣٥	المصرية للاتصالات
١٨	مصر للتأمين		

وتتوزع الشركات بين ١٩ قطاعًا ونشاطًا اقتصاديًا، وفقًا لتوجه الدولة كما في الشكل رقم (٢) وكالتالي:

- ٦ قطاعات ستتخارج الدولة منها خلال ٣-٥ سنوات.
- ٨ قطاعات ستخفض أو تثبت الاستثمارات بها مع وجود الدولة.
- ٥ قطاعات ستثبت أو تزداد الاستثمارات بها مع منح فرص استثمارية للقطاع الخاص.

شكل رقم (٢)

توزيع خطة الطروحات وفقًا للقطاعات الاقتصادية

وتم إنشاء وحدة تابعة لرئاسة مجلس الوزراء للإشراف على برنامج الطروحات، وتختص بما يلي:

- تقييم خطط الطروحات السابقة استكمالها.
- توجيه قطاعات وأساليب الطرح بناءً على مشورة مستشار دولي.
- تعيين البنوك الاستثمارية المسؤولة عن بيع كل شركة.
- متابعة وتنفيذ الخطة التسويقية لكل شركة.
- متابعة وتنفيذ برنامج الطروحات بالتنسيق مع الجهات المعنية.
- وفي إطار تنفيذ وثيقة سياسة ملكية الدولة للأصول، قام الصندوق السيادي بطرح ١٣ شركة تساهم فيها الدولة خلال الفترة (مارس ٢٠٢٢- يوليو٢٠٢٣) بإجمالي ٥ مليارات دولار، كما في شكل رقم (٣) كالتالي:
- بيع حصص مملوكة للدولة في ٦ شركات مدرجة بالبورصة (البنك التجاري الدولي، وفوري، وأبو قير للأسمدة، وموبكو، والإسكندرية لتداول الحاويات والبضائع، وإي فاينانس) بإجمالي ٣,٣ مليارات دولار موزعة على صفقتين كما يلي:
  - بيع حصص مملوكة للدولة في ٥ شركات مدرجة بالبورصة (البنك التجاري الدولي، وفوري، وأبو قير للأسمدة، وموبكو، والإسكندرية لتداول الحاويات والبضائع) بإجمالي ٢ مليار دولار لصالح شركة أبو ظبي القابضة في مارس ٢٠٢٢.
  - بيع حصص مملوكة للدولة في ٤ شركات مدرجة بالبورصة (موبكو، وأبو قير للأسمدة، وإي فاينانس، والإسكندرية لتداول الحاويات والبضائع) بإجمالي ١,٣ مليار دولار لصالح صندوق الاستثمارات السعودي في أغسطس ٢٠٢٢.
- ٧ فنادق تاريخية مملوكة لشركة إيجوث بإجمالي ٧٠٠ مليون دولار لصالح مجموعة طلعت مصطفى يوليو ٢٠٢٣.
- ٣ شركات (إيثيدكو، والحفر، وإيلاب) على مستثمر استراتيجي بإجمالي ٨٠٠ مليون دولار لصالح شركة أبو ظبي القابضة في يوليو ٢٠٢٣.

شكل رقم (٣)

الشركات التي تم طرحها خلال الفترة (مارس ٢٠٢٢- يوليو ٢٠٢٣)

وبالإضافة إلى ذلك، أكدت البورصة المصرية قدرتها على استيعاب جميع أحجام الطروحات؛ حيث تؤدي مثل هذه الطروحات إلى اتساع قاعدة المستثمرين من المؤسسات والأفراد، وتؤدي إلى زيادة كفاءة السوق وقدرتها على تقديم منتجات وأوراق مالية جديدة بالشكل الذي يتناسب مع جميع أنواع المستثمرين.

السؤال الثاني:

ما آخر مستجدات برنامج الطروحات، والقيمة المتوقعة من الطروحات في العام القادم؟

السؤال الثاني: ما آخر مستجدات برنامج الطروحات، والقيمة المتوقعة من الطروحات في العام القادم؟

آخر مستجدات برنامج الطروحات

تم الانتهاء من المرحلة الأولى من جدول الطروحات المُعلن بمُعدل تنفيذ ١٠٠٪ خلال الفترة بين (مارس - أغسطس) ٢٠٢٢، و١٠٠٪ **للمرحلة الثانية** خلال الفترة بين (أغسطس ٢٠٢٢ - يوليو ٢٠٢٣)؛ حيث بلغ إجمالي قيمة ما تم بيعه وطرحه من الشركات والأصول حتى أغسطس ٢٠٢٣ خلال هاتين المرحلتين نحو ٥ مليارات دولار - أي ٥٠٪ من المُستهدف بحلول يونيو ٢٠٢٤.

كما تم التخارج الفعلي لعدد ٧ شركات تساهم بها الدولة، مع جذب استثمارات أجنبية بنحو ٢ مليار دولار، خلال المرحلة الثانية لبرنامج الطروحات (أغسطس ٢٠٢٢ - يوليو ٢٠٢٣)، وذلك في عدة قطاعات مختلفة، وهي: (الصناعات الكيماوية، وأنشطة الاتصالات، خدمات الاتصالات اللاسلكية، وخدمات الاتصالات الأرضية، وخدمات الإقامة، والصناعات المعدنية، وأنشطة استخراج البترول والغاز الطبيعي، وأنشطة تكرير البترول).

القيمة المتوقعة من الطروحات في العام القادم

تستهدف وزارة المالية حصيلة إضافية من الطروحات بنحو **٧٠ مليار جنيه**، وهو ما يمثل ٠,٦٪ من الناتج المحلي في مشروع موازنة العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤.

كما تستهدف الحكومة طرح المشروعات التالية بإجمالي **٥ مليارات دولار** خلال الفترة (أكتوبر ٢٠٢٣ - يونيو ٢٠٢٤):

- محطة توليد الطاقة من الرياح بمنطقة جبل الزيت في أكتوبر ٢٠٢٣.
- محطات شركة وطنية في أكتوبر/ نوفمبر ٢٠٢٣.
- شركة صافي في ديسمبر ٢٠٢٣.
- محطة توليد الطاقة من الرياح بمنطقة الزعفرانة في ديسمبر ٢٠٢٣.
- محطة سيمنز لتوليد الكهرباء ببني سويف في يونيو ٢٠٢٤.
- مشروع محطات تحلية المياه على أن يتم طرح ٤ محطات بالمرحلة الأولى في النصف الأول من عام ٢٠٢٤، وذلك من إجمالي ٢١ محطة تحلية من المتوقع طرحهم.

السؤال الثالث:

ما هي الرخصة الذهبية، وما مزاياها، وشروط الحصول عليها، وما الحوافز التي تمنحها، وما عدد الرخص الذهبية المصدرة؟

السؤال الثالث: ما هي الرخصة الذهبية، وما مزاياها، وشروط الحصول عليها، وما الحوافز التي تمنحها، وما عدد الرخص الذهبية المصدرة؟

تعريف الرخصة الذهبية

تعرف الرخصة الذهبية بأنها "موافقة واحدة على إقامة المشروع وتشغيله وإدارته، بما في ذلك تراخيص البناء، وتخصيص العقارات اللازمة له، ويجوز منحها للشركات بقرار من مجلس الوزراء، ويجوز أن تتضمن هذه الموافقة سريان أحد الحوافز الواردة بهذا القانون على مشروع أو أكثر. كما أن هذه الموافقة تكون نافذة بذاتها دون الحاجة إلى اتخاذ أي إجراء آخر.

وقد نص قانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ في المادة ٢٠ على منح الشركات التي تؤسس لإقامة مشروعات استراتيجية أو قومية، ومشروعات المشاركة بين القطاع الخاص والعام موافقة واحدة على إقامة وتشغيل وإدارة المشروع، بما في ذلك تراخيص البناء وتخصيص العقارات، وتعد تلك الموافقة نافذة بذاتها دون الحاجة إلى أي إجراء. ويأتي إصدارها في صورة "كارت ذكي" بخاصية "كيو آر كود"، وفقًا للتقنيات الحديثة، للاطلاع من خلاله على جميع البيانات الخاصة التي يمكن أن تسري عليها الرخصة الذهبية.

والشركات التي يجوز منحها الرخصة الذهبية، تتمثل فيما يلي:

- الشركات التي تؤسس لإقامة مشروعات استراتيجية أو قومية تساهم في تحقيق التنمية المستدامة، وفقًا لخطة التنمية الاقتصادية للدولة.
- الشركات التي تؤسس لإقامة مشروعات المشاركة بين القطاع الخاص والدولة، أو القطاع العام، أو قطاع الأعمال العام، وذلك في الأنشطة المتعلقة بالمرافق العامة والبنية التحتية، والطاقة الجديدة والمتجددة، والطرق والمواصلات، والموانئ، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

مزايا الرخصة الذهبية

تتعدد مزايا الرخصة الذهبية، ومن أهم تلك المزايا ما يلي:

- الرخصة الذهبية هي رخصة واحدة صادرة عن مجلس الوزراء، شاملة ونافذة، ولا يجوز لأيَّة جهة الاعتراض عليها.
- يجوز أن تتضمن الموافقة سريان أحد الحوافز أو أكثر من الحوافز الواردة بقانون الاستثمار على المشروع.
- تقوم اللجنة العليا المختصة بشؤون الرخصة الذهبية التابعة لمجلس الوزراء بالتنسيق مع الهيئة العامة للاستثمار باتخاذ جميع الإجراءات الخاصة بالتنسيق مع جميع الجهات.
- إصدار قرار رئيس مجلس الوزراء بإنشاء وحدة منح الرخصة الذهبية للشركات التي تؤسس لإقامة مشروعات استراتيجية أو قومية تسهم في تحقيق التنمية، وتمنح للمستثمر موافقة واحدة تشمل إقامة المشاريع وتشغيلها وإدارتها، بما في ذلك التراخيص اللازمة.
- زيادة قاعدة الشركات المستفيدة من الرخصة الذهبية بموجب قرار رئيس الوزراء رقم٢٣٠٠ لسنة ٢٠٢٢.
- موافقة رئيس مجلس الوزراء على التوسع في إصدار الرخصة الذهبية، والنظر في عدم قصرها على الشركات التي تؤسس لإقامة مشروعات استراتيجية أو قومية.

- دشَّن مجلس الوزراء رابطًا على موقعه الإلكتروني في ديسمبر ٢٠٢٢، لتلقي طلبات المستثمرين الراغبين في الحصول على الرخصة الذهبية، والبت فيها إلكترونيًا وبشكل عاجل.
- وجه السيد الرئيس "عبد الفتاح السيسي" الحكومة بمنح المشروعات الصناعية المستهدفة حزمة من الحوافز، منها: التوسع في منح الرخصة الذهبية لجميع المشروعات التي تستهدف التصنيع المحلي.

شروط الرخصة الذهبية

يشترط فيمن يتقدم للحصول على الرخصة الذهبية توافر عدة شروط، من أهمها ما يلي:

- أن يتخذ شكل شركة مساهمة أو شركة ذات مسؤولية محدودة، وفقًا لأحكام قانون الاستثمار الصادر بالقانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ أو قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم، والشركة ذات المسؤولية المحدودة، وشركات الشخص الواحد الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١.
- الالتزام بتقديم ما يفيد الملاءة المالية لتنفيذ المشروع.
- تقديم دراسة جدوى مبدئية للمشروع يعدها أحد بيوت الخبرة الوطنية أو العالمية ذات السمعة الطيبة المرخص لها.
- الالتزام بتقديم برنامج زمني لتنفيذ المشروع.
- تقديم إقرار بالالتزام بتوفير جميع المرافق الخاصة في البنية التحتية (طرق – مياه – صرف صحي – كهرباء – اتصالات – معالجة المخلفات).
- الالتزام بجميع الاشتراطات والضوابط المتعلقة بنشاط الشركة، وفقًا للقوانين واللوائح المنظمة له.

الحوافز التي تمنحها الرخصة الذهبية

وتتعدد الحوافز الخاصة التي تمنحها الرخصة الذهبية، ومن أهمها ما يلي:

- خصم نسبة من التكاليف الاستثمارية ما بين ٣٠٪ إلى ٥٠٪ للاستثمارات في بعض القطاعات المحددة، وتختلف النسبة بحسب المنطقة الجغرافية المقام فيها المشروع.
- السماح بإنشاء منافذ جمركية خاصة لصادرات المشروع الاستثماري أو وارداته، بالاتفاق مع وزارة المالية.
- تحمل الدولة قيمة ما يتكلف المستثمر لتوصيل المرافق إلى العقار المخصص للمشروع، وتحمل الدولة لجزء من تكلفة التدريب الفني للعاملين.
- قيام الدولة برد نصف قيمة الأرض المخصصة للمشاريع الصناعية في حالة بدء الإنتاج خلال عامين من تاريخ استلام الأرض.
- تخصيص أرض بالمجان لبعض الأنشطة الاستراتيجية، وفقًا للضوابط المقررة قانونًا في هذا الشأن.

عدد الرخص الذهبية المصدرة

وافق مجلس الوزراء على إصدار عدد ٢٢ رخصة ذهبية حتى سبتمبر ٢٠٢٣، وتتركز أنشطة تلك الشركات في مجالات الصناعات الغذائية، والحاصلات الزراعية والكيماوية، والأثاث والأخشاب، وأنشطة الإدارة المتكاملة للمخلفات، وتستهدف زيادة صادراتها إلى الخارج من خلال مشروعاتها، فضلًا عن تعميق التصنيع المحلي.

السؤال الرابع:

بخلاف برنامج الطروحات، ما الإجراءات المتخذة لتعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد المصري؟

السؤال الرابع: بخلاف برنامج الطروحات، ما الإجراءات المتخذة لتعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد المصري؟

اهتمت الحكومة المصرية بإطلاق مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية؛ لتذليل التحديات التي تواجه تفعيل دور القطاع الخاص، وزيادة مستويات مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي في إطار الحِرص على تنفيذ سياسة ملكية الدولة، وتناولت حزمة الإجراءات الإصلاحية التي تبنّتها الحكومة لتشجيع القطاع الخاص وتمكينه الإجراءات المُنفّذة والمستقبلية خلال الفترة من (مايو ٢٠٢٢ – سبتمبر ٢٠٢٣) على مستوى السياسات الاقتصادية الكلية، والسياسات القطاعية.

بلغ إجمالي الإجراءات الإصلاحية المنفذة والمستقبلية نحو ١٧١ إجراءً إصلاحيًّا داعمًا للقطاع الخاص؛ بحيث مثلت الإجراءات الإصلاحية المنفذة، خلال الفترة المذكورة، نحو ١٤٤ إجراءً مُوزّعة على ٦ محاور رئيسة تشمل: تعزيز مرونة سياسة وإصلاحات سعر الصرف، وتعزيز المنافسة والحياد التنافسي، وتشجيع القطاع الصناعي، ودعم الاستثمار وتحسين بيئة الأعمال، وإصلاحات الأطر القانونية والتنظيمية والمؤسسية، وتنفيذ وثيقة سياسة ملكية الدولة، وذلك كما يوضحه الشكلان رقم (٤)، و(٥).

شكل رقم (٤)

عدد الإجراءات الإصلاحية المنفذة الداعمة للقطاع الخاص

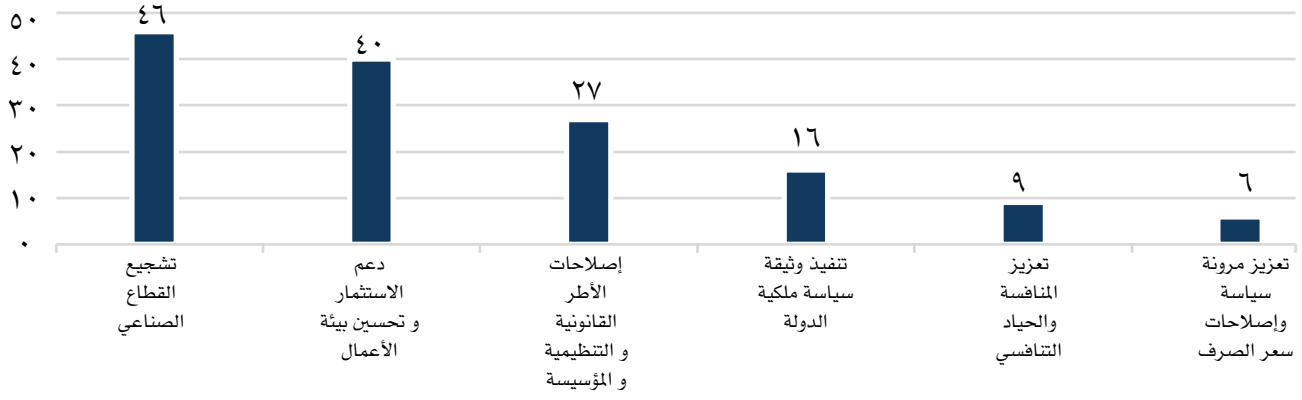

شكل رقم (٥)

التوزيع النسبي للإجراءات الإصلاحية المنفذة الداعمة للقطاع الخاص

ويركّز جانب كبير من تلك الإجراءات المُنفذة، على محوري: تشجيع القطاع الصناعي، بواقع ٤٦ إجراءً، ودعم الاستثمار وتحسين بيئة الأعمال بواقع ٤٠ إجراءً، وبنسبة ٦٠٪ للمحورين من إجمالي الإجراءات الإصلاحية المُنفذة، وتتمثل النتائج التي انبثقت عن الإجراءات المُنفذة خلال الفترة من (مايو ٢٠٢٢ - سبتمبر ٢٠٢٣)، وبصدد المحاور الستة التي تمت الإشارة إليها فيما يلي:

- فعلى صعيد المحور الأول المتمثل في تعزيز مرونة سياسة وإصلاحات سعر الصرف؛ نفذت الدولة العديد من الإجراءات الخاصة في هذا الإطار، ومنها: صدور قرار بترشيد الإنفاق الدولاري، والسماح للبنوك بالقيام بعمليات الصرف الآجلة لغير أغراض المضاربة، وإطلاق التعامل بنظام المشتقات، وطرح بنكَي الأهلي ومصر شهادات ادِّخار جديدة للمصريين والأجانب بالدولار لمدة ثلاث سنوات، هذا بالإضافة إلى تحرير سعر الصرف في شهري أكتوبر ٢٠٢٢ ويناير ٢٠٢٣، والذي نجم عنه العديد من المؤشرات الإيجابية التي تم رصدها بسوق الصرف.

- وبالنسبة إلى المحور الثاني الخاص بتعزيز المنافسة والحياد التنافسي، تم إنشاء اللجنة العليا للحياد التنافسي، واعتماد استراتيجية جهاز حماية المنافسة، ومنع الممارسات الاحتكارية (٢٠٢١- ٢٠٢٥)، وتشكيل اللجنة العليا للحياد التنافسي برئاسة رئيس الوزراء، وإطلاق استراتيجية الملكية الفكرية (٢٠٢٢-٢٠٢٧)، فضلًا عن قيام جهاز حماية المنافسة، ومنع الممارسات الاحتكارية باتخاذ قرارات بشأن ٣٦٣ حالة في القطاعات والأسواق المختلفة. ونتيجةً لتلك الجهود، تحسنت مؤشرات مصر فيما يتعلق بتطبيق سياسات المنافسة بشكل عام، وفقًا لتقييم الأداء حول الأطر التشريعية لبيئة الأعمال في المنطقة العربية من قِبل (الإسكوا)؛ حيث أظهرت النتائج تقدمًا ملحوظًا في مجال الحياد التنافسي بشكل خاص في مصر عام ٢٠٢٢ مقارنةً بعام ٢٠٢٠، واستند هذا التقييم إلى أكثر من ٦٠ مؤشرًا، أبرزها: مكافحة الممارسات الاحتكارية، وممارسات إنفاذ القانون، وإصدار المواد القانونية واللوائح التنظيمية الخاصة بعمليات الاندماج والاستحواذ، وكذلك الاتفاقات الدولية الخاصة بسياسات المنافسة.

- أما بخصوص المحور الثالث ذي الصلة بتشجيع القطاع الصناعي، الذي استأثر بـ ٤٦ إجراءً من إجمالي الإجراءات المُنفذة، بما يعكس اهتمام الحكومة بدعم الصناعة المحلية، والإحلال محل الواردات، ومتابعة الحكومة بشكل دوري تنفيذ الـ ١٠٠ إجراء الخاصة بتحفيز الاستثمار في القطاع الصناعي، وكذا تحديد ١٥٢ فرصة استثمارية لمنتجات صناعية للبدء في تصنيعها محليًا بدلًا من استيرادها، والانتهاء من إنشاء ١٧ مجمعًا صناعيًا بواقع ٥٠٤٦ مصنعًا في ١٥ محافظة، وتم تسهيل الإجراءات، وترفيق هذه المناطق، فضلًا عن تعزيز العديد من الصناعات، ومنها: السيارات، وإعداد منظومة إجراءات جديدة لتيسير إصدار التراخيص للمنشآت الصناعية وغيرها. ونتيجة لذلك، تم إطلاق مبادرة تطوير الصناعة المصرية "ابدأ" لدعم وتوطين الصناعات الوطنية للاعتماد على المنتج المحلي، وتقليل الواردات من خلال تعزيز دور القطاع الخاص في توطين العديد من الصناعات الكبرى، والمتوسطة، والصغيرة، ومتناهية الصغر، مع تقديم عدد من الحوافز في صورة أراض وإعفاءات ضريبية، وغير ذلك من الإنجازات والنتائج التي تمخضت عن جهود دعم القطاع الصناعي ومساندته.

- وحول المحور الرابع، والخاص بدعم الاستثمار وتحسين بيئة الأعمال، تسعى الحكومة إلى تهيئة مناخ أعمال داعم؛ لتعميق مشاركة القطاع الخاص، وإتاحة المزيد من الفرص للمستثمرين في مجموعة من القطاعات الواعدة، وتُعد الرخصة الذهبية، وبرنامج الطروحات الحكومية، ضمن الجهود التي تبذلها الدولة؛ لتعظيم الاستثمارات الخاصة، بالإضافة إلى صرف أكثر من ٥٠ مليار جنيه للشركات المصدرة، مُنذ بدء مبادرات سداد المستحقات المتأخرة للمصدرين لدى صندوق تنمية الصادرات في أكتوبر ٢٠١٩، وحتى أغسطس ٢٠٢٣. وموافقة المجلس الأعلى للاستثمار الذي انعقد برئاسة السيد رئيس الجمهورية في مايو ٢٠٢٣ على عدد ٢٢ قرارًا؛ للتغلب على قيود تأسيس الشركات، وتم تنفيذ عدد ١٣ قرارًا منها حتى أغسطس ٢٠٢٣. كما تم إصدار ٢٢ رخصة ذهبية حتى سبتمبر ٢٠٢٣، وإطلاق أول شركة مصرية للاستثمار في شهادات الكربون EgyCOP، وغير ذلك. وانعكست تلك الجهود فعليًا على مؤشرات الاستثمار في مصر؛ حيث شهد صافي الاستثمار الأجنبي المباشر ارتفاعًا بنسبة ١٢,٤٪ خلال العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣ مقارنةً بالعام المالي السابق له، وارتفعت الاستثمارات العامة بنسبة ٧,٩٪ خلال العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣ مقارنةً بالعام المالي السابق له، كما ارتفعت الاستثمارات الحكومية الممولة من الخزانة العامة لتصل إلى ١٦١ مليار جنيه خلال الفترة (يوليو ٢٠٢٢ – مارس ٢٠٢٣) بنسبة زيادة ٤٠٪ مقارنةً بالفترة نفسها من العام السابق.

- وبالنسبة إلى المحور الخامس المتمثل في إصلاحات الأطر القانونية والتنظيمية والمؤسسية، عمدت الحكومة إلى تعديل الأطر القانونية والتنظيمية والمؤسسية، ما دفع بتهيئة المناخ المناسب لاجتذاب الاستثمارات المحلية والأجنبية، وتشجيع القطاع الخاص، وتذليل العقبات أمامه؛ حيث تم إقرار التعديلات على قانون الضريبة على الدخل، ومنع فرض رسوم جديدة من أي جهة حكومية إلا بموافقة مجلس الوزراء، وإنشاء صندوق مصر الفرعي للطروحات، وإعداد ٤ مشروعات قوانين لتهيئة مناخ الأعمال. بالإضافة إلى عدم إصدار أية قوانين جديدة بزيادة الضريبة على القيمة المضافة لتخفيف الأعباء المالية على مؤسسات الأعمال. في الإطار ذاته، تم تفعيل منظومة الإجراءات الضريبية الموحدة المميكَنة، علاوة على إعداد دليل إجرائي مبسط باللغتين: العربية والإنجليزية يتضمن الإجراءات الجمركية على الواردات تحت نظام الإفراج المؤقت، وإجراءات التخليص المسبق، وإجراءات رد الضريبة على القيمة المضافة للمغادرين الأجانب. كما تمت موافقة مجلس الوزراء على مشروع قانون بإلغاء الإعفاءات المقررة لجهات الدولة في الأنشطة الاستثمارية والاقتصادية، ووافق المجلس أيضًا على مشروع قرار رئيس الوزراء بإنشاء المجلس الوطني للهيدروجين الأخضر ومشتقاته.

- وفيما يخص المحور السادس والأخير في حزمة الإجراءات المُنفذة، والمتعلق بتنفيذ سياسة ملكية الدولة، فإن جانبًا مهمًا من الإصلاحات التي تم تبنيها خلال الفترة تركز على تنفيذ وثيقة سياسة ملكية الدولة، حيث تم في هذا الصدد تأسيس اللجنة العليا لتنفيذ سياسة ملكية الدولة، لتختص بتنفيذ العديد من الإجراءات على صعيد تفعيل تلك السياسة، وتحديد آليات التخارج المُثلى، والتأكد من التقييم العادل للأصول، علاوة على تأسيس الأمانة الفنية للجنة، ممثلة في مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء لوضع الخطط اللازمة لتنفيذ الوثيقة، ومتابعة مستويات الأداء، وإعداد تقارير دورية في هذا الصدد، إلى جانب إعلان الحكومة في شهر فبراير ٢٠٢٣ عن برنامج للطروحات الحكومية يتضمن ٣٢ من البنوك والشركات والأصول، فيما تمت في أعقاب ذلك زيادة ثلاث شركات أخرى، ليصبح العدد الإجمالي ٣٥ من البنوك والشركات والأصول، وغير ذلك من الإجراءات.

وعلى صعيد النتائج في هذا الصدد، ساهمت تلك الإجراءات في تحسُّن مستويات المستثمرين في مناخ الأعمال، وأدت -من بين مجموعة من العوامل الأخرى- إلى ارتفاع أعداد المستثمرين الجدد بالبورصة المصرية خلال عام ٢٠٢٢، بنسبة نمو بلغت ٢٠٢٪ مقارنة بمستوياتها خلال عام ٢٠٢١، كما حقق رأس المال السوقي للشركات المُقيد لها أوراق مالية بالبورصة أعلى قيمة تاريخية تجاوزت تريليون و٣٥ مليار جنيه.

أما فيما يخص الإجراءات الإصلاحية المستقبلية، تعتزم الحكومة المصرية العمل على تنفيذ حزمة أخرى من الإجراءات الإصلاحية المستقبلية الداعمة للقطاع بواقع ٢٧ إجراءً مُوزعة على ٣ محاور رئيسة، تشمل: الإجراءات الخاصة بتنفيذ الطروحات والتخارج وجذب استثمارات القطاع الخاص، والحوكمة والشفافية وتنظيم الأسواق، وإصلاحات لتحسين بيئة الاستثمار، ودفع تنافسية الاقتصاد المصري، وذلك كما يوضحه الشكلان التاليان رقم (٦)، و(٧).

شكل رقم (٦)

عدد الإجراءات الإصلاحية المستقبلية الداعمة للقطاع الخاص

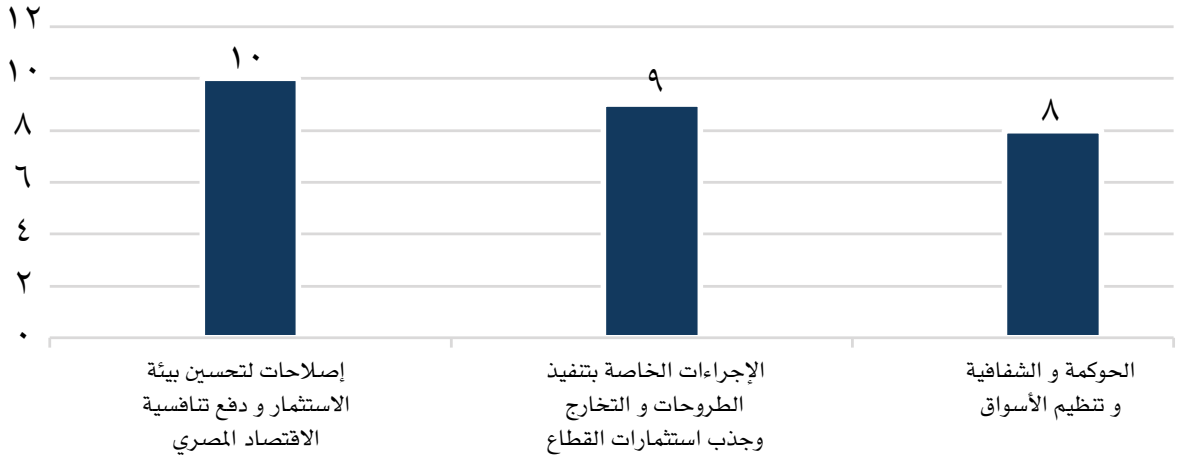

شكل رقم (٧)

التوزيع النسبي للإجراءات الإصلاحية المستقبلية الداعمة للقطاع الخاص

وتتمثل المستهدفات الخاصة بالإجراءات المستقبلية، وبصدد المحاور الثلاث التي تمت الإشارة إليها فيما يلي:

- فعلى صعيد المحور الأول المتمثل في الإجراءات الخاصة بتنفيذ الطروحات والتخارج وجذب استثمارات القطاع الخاص؛ تعتزم الحكومة تنفيذ المستهدف من برنامج الطروحات والتخارج، وجذب استثمارات القطاع الخاص، على مدار عام كامل، لتوسيع قاعدة مشاركة المواطنين في ملكية هذه المؤسسات العامة، وأيضًا للطرح لمستثمرين رئيسين، كما تستهدف طرح عدد من المشروعات بإجمالي ٥ مليارات دولار خلال الفترة (أكتوبر ٢٠٢٣ – يونيو ٢٠٢٤).

- وعلى صعيد المحور الثاني المتمثل في الحوكمة والشفافية وتنظيم الأسواق؛ تستهدف الحكومة إعداد رؤية موحدة من الجهات المعنية بشأن دفع ملف عمل الشركات الناشئة؛ حتى لا تتنازع الاختصاصات بين هذه الجهات.

- وعلى صعيد المحور الثالث المتمثل في إصلاحات لتحسين بيئة الاستثمار، ودفع تنافسية الاقتصاد المصري، تعتزم الحكومة تنفيذ عدد من الإصلاحات، منها: إطلاق ووضع خطة تنفيذية لتفعيل استراتيجية الملكية الفكرية، وتفعيل دور جهاز حماية المنافسة في مراقبة تنفيذ حزم الإجراءات الاقتصادية، واستهداف الانتهاء من ٤٥ طلبًا للحصول على الرخصة الذهبية خلال الفترة القليلة القادمة.

السؤال الخامس:

ما حيثيات وتفاصيل دور مؤسسة التمويل الدولية (IFC) كمستشار لبرنامج الطروحات، واحتمالية تعيين مؤسسات مالية دولية أخرى كمستشارين؟

السؤال الخامس: ما حيثيات وتفاصيل دور مؤسسة التمويل الدولية (IFC) كمستشار لبرنامج الطروحات، واحتمالية تعيين مؤسسات مالية دولية أخرى كمستشارين؟

حيثيات وتفاصيل دور مؤسسة التمويل الدولية (IFC) كمستشار لبرنامج الطروحات

قامت الحكومة المصرية بتوقيع اتفاقية في يونيو ٢٠٢٣ لتعيين مستشار دولي لتنفيذ برنامج الطروحات الحكومية، وهي مؤسسة التمويل الدولية International Finance Corporation (IFC) بغرض الدعم والمشورة الفنية لبرنامج الطروحات الحكومية عبر الاستشارات والدعم الفني، وتطوير خطة متكاملة لتنفيذ البرنامج على مرحلتين، الأولى: إعداد الاستراتيجية خلال ٤ أشهر من تاريخ توقيع الاتفاق، وهو ما تم يوم ١٨ يونيو ٢٠٢٣، والمرحلة الثانية: الطرح الفعلي للشركات والمشروعات.

ووفقًا للاتفاقية، ستقوم مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، بتقديم الدعم والمشورة الفنية لبرنامج الطروحات الحكومية، والمساعدة في هيكلة وإعداد الشركات المستهدف طرحها للقطاع الخاص، وتحسين حوكمة الشركات، بما يعزز التدفقات الرأسمالية، ويدعم رؤية الدولة لتحقيق التعافي الاقتصادي.

ويعد اختيار مؤسسة التمويل الدولية، مستشارًا استراتيجيًا للحكومة لتقديم خدمات المشورة والدعم الفني لبرنامج الطروحات، علامة فارقة في تاريخ طويل من التعاون بين الجانبين؛ لتمكين القطاع الخاص، ودعم قدرته على المساهمة بفاعلية في خلق فرص العمل، وتحفيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام، وقد تم إنجاز هذا التعاون بعد تواصل وثيق، ومشاورات عديدة بين وزارة التعاون الدولي، ومؤسسة التمويل الدولية، وبالشراكة مع وحدة الطروحات الحكومية بمجلس الوزراء والبنك المركزي المصري، بما يعزز الجهود المشتركة الجارية لجذب المزيد من استثمارات القطاع الخاص في مصر.

وعلى مدار تاريخ حافل من العمل في مصر، ضخَّت مؤسسة التمويل الدولية استثمارات، وساهمت في حشد استثمارات بأكثر من ٦,٥ مليارات دولار للقطاع الخاص في مصر في مختلف القطاعات التي تشكل أولوية لدعم التنمية التي تعود بالنفع على المواطنين، إلى جانب محفظة من الدعم الفني والاستشارات بأكثر من ٣٤ مليون دولار، في مجالات رئيسة مثل النفاذ للتمويل والتكنولوجيا المالية، وتمويل المناخ والتصنيع، والبنية التحتية، والطاقة المتجددة، والرعاية الصحية، والمساواة بين الجنسين.

احتمالية تعيين مؤسسات مالية دولية أخرى كمستشارين

تعمل الحكومة المصرية بشكل مستمر على تبني جميع الإجراءات الكفيلة بالتنفيذ الكفء لسياسة ملكية الدولة في كل مرحلة من مراحل تنفيذ سياسة ملكية الدول، بما يستلزمه ذلك من تبني عدد من الإجراءات والتدابير في هذا السياق.

فعلى سبيل المثال، تتعاون الحكومة المصرية كذلك مع البنك الدولي لتقديم الدعم الفني للحكومة المصرية على صعيد تعزيز مستويات كفاءة الشركات المملوكة للدولة، وزيادة مستويات التزامها بمعايير الشفافية والحوكمة والإفصاح، وضمان الحياد التنافسي، وفقًا لأفضل الممارسات الدولية؛ وذلك بهدف تعظيم العائد على الأصول المملوكة للدولة.

السؤال السادس:

ما مضمون الـ ٢٢ قرارًا الصادرة عن المجلس الأعلى للاستثمار في مايو ٢٠٢٣، وما موقف تنفيذ تلك القرارات؟

السؤال السادس: ما مضمون الـ ٢٢ قرارًا الصادرة عن المجلس الأعلى للاستثمار في مايو ٢٠٢٣، وما موقف تنفيذ تلك القرارات؟

رفعت الحكومة قيمة مخصصات الاستثمارات بمشروع موازنة عام ٢٠٢٣/٢٠٢٤ لتبلغ ٥٨٦,٧ مليار جنيه، مقابل ٣٤٣,٤ مليار جنيه تقدير متوقع لعام ٢٠٢٢/٢٠٢٣ بنسبة ارتفاع ٧٠,٩٪، وتعوّل الدولة على القطاع الخاص في تسريع عجلة النمو الاقتصادي، وتنشيط الأسواق، فقد تبنّت خطة الدولة لعام ٢٠٢٣/٢٠٢٤ مستهدفات طموحة للاستثمارات الخاصة تصل إلى نحو ٦٠٠ مليار جنيه، بنسبة تناهز ٣٦٪ من الاستثمارات الكلية المستهدفة مقابل نسبة متوقعة عام ٢٠٢٢/٢٠٢٣ بنحو ٣١٪، ونسبة فعلية ٢٩٪ عام ٢٠٢١/٢٠٢٢.

الـ ٢٢ قرارًا الصادرة عن المجلس الأعلى للاستثمار

تم تشكيل المجلس الأعلى للاستثمار بموجب القرار الجمهوري رقم ١٤١ لسنة ٢٠٢٣؛ برئاسة السيد رئيس الجمهورية، وعضوية السيد رئيس مجلس الوزراء، والسادة الوزراء، ورؤساء الهيئات المسؤولين عن إدارة الملفات الاقتصادية بالبلاد، بالإضافة إلى رئيس مجلس إدارة اتحاد الصناعات المصرية (ممثل للقطاع الخاص)، ورئيس الاتحاد المصري لجمعيات ومؤسسات المستثمرين. وقد شهد شهر مايو من عام ٢٠٢٣ انعقادَ الاجتماع الأول للمجلس الأعلى للاستثمار، والذي أسفر عن عدد ٢٢ قرارًا؛ بهدف تحسين بيئة الأعمال في مصر، وتتمثل تلك القرارات فيما يلي:

❖ فيما يتعلق بقيود تأسيس الشركات:

١ – تمت الموافقة على مشروع قرار خاص بدراسة تعديل بعض مواد اللائحة التنفيذية لقانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧.

٢ – مشروع قرار خاص بتعديل نص المادة رقم ٣٤ من قانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧، مع السماح بالترخيص لمشروعات الصناعات القائمة على الغاز الطبيعي كأحد مدخلات الإنتاج، للعمل بنظام المناطق الحرة.

❖ في شأن تعدد الموافقات وطول وقت الحصول عليها:

٣ – الموافقة على إصدار قرار يُعمم على الجهات كافة؛ لتحديد مدى زمني محدد لجميع الموافقات بـ ١٠ أيام عمل، ولمرة واحدة عند التأسيس، بما يضفي المزيد من الثقة في المناخ الاستثماري في مصر.

٤ – توجيه للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بالتعاون مع جميع الجهات المعنية لإنشاء "منصة إلكترونية موحدة لتأسيس وتشغيل وتصفية المشروعات"، وإقرار تعديلات قانون التوقيع الإلكتروني (قانون رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٤) وإحالته للبرلمان، بما يعمل على خفض الحواجز البيروقراطية، وتبسيط الإجراءات.

❖ فيما يتعلق بتخصيص الأراضي:

٥ – تكليف وزارة العدل بإعداد مجموعة من التعديلات التشريعية اللازمة؛ للتغلب على القيود المتعلقة بتملك الأراضي، وتسهيل تملك الأجانب للعقارات.

❖ وفيما يتعلق بتصاريح مزاولة النشاط:

٦ - الموافقة على التوسع في إصدار الرخصة الذهبية، والنظر في عدم قصرها على الشركات التي تؤسس لإقامة مشروعات استراتيجية أو قومية، وتعديل المواد رقم (٤٠) و(٤١) و(٤٢) المنظمة للرخصة الذهبية، بما يضمن جواز منح الشركات المنشأة قبل قانون الاستثمار لعام ٢٠١٧ الرخصة الذهبية.

٧ - تكليف مجلس الوزراء بدراسة نقل تبعية الأجهزة المُنظمة بقطاعات المرافق، بما يضمن استقلاليتها؛ بهدف تعزيز الفصل بين الملكية والإدارة في عدد من قطاعات الدولة.

٨ - الموافقة على مشروع قرار بإجراء تعديلات على بعض المواد القانونية التي تمنح معاملة تفضيلية للشركات والجهات المملوكة للدولة؛ بهدف تعزيز الحياد التنافسي في السوق المصرية.

❖ من أجل توحيد أطر العمل للشركات المملوكة للدولة كافة:

٩ - الموافقة على مشروع قرار بإصدار قانون بإنشاء وحدة بمجلس الوزراء تتولى جمع بيانات الشركات المملوكة للدولة، وتكون قراراتها مُلزمة بإعادة الهيكلة، سواء بالبيع أو نقل التبعية من جهة إلى أخرى، على أن ترفع نتيجة أعمالها كل ٣ أشهر للسيد رئيس الجمهورية، ومجلس الوزراء.

١٠ - تعزيز الحوكمة والشفافية من خلال نشر التقارير المالية للشركات المملوكة للدولة.

❖ لمعالجة صعوبة استيراد مستلزمات الإنتاج:

١١ - تمت الموافقة على مشروع قرار بتعديل نص القانون رقم ٧ لسنة ٢٠١٧ للسماح بقيد المستثمر الأجنبي بسجل المستوردين، حتى وإن لم يحمل الجنسية المصرية، وذلك لمدة ١٠ سنوات؛ ويأتي هذا في إطار الجهود المبذولة للسماح بتيسير إجراءات الاستيراد للمستثمر الأجنبي.

❖ لمواجهة الأعباء الإضافية المفروضة على المستثمرين:

١٢ - الموافقة على مشروع قرار بألا يجوز لأيَّة جهة إصدار قرارات تنظيمية عامة، تُضيف أعباءً مالية أو إجرائية، تتعلق بإنشاء أو تشغيل مشروعات تخضع لأحكام قانون الاستثمار، أو فرض رسوم أو مقابل خدمات عليها أو تعديلها، إلا بعد أخذ رأي مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار، وموافقة مجلس الوزراء، والمجلس الأعلى للاستثمار.

١٣ - الموافقة على مشروع قرار تنظيمي مُلزم بآليات وضوابط واضحة بحالات فرض رسوم التحسين، طبقًا للقوانين المُنظِمة، وأُسس احتساب كل حالة، والنظر في عمل تصنيفات للقيم المطلوبة حسب الغرض من الاستثمار، سواء أكان صحيًا، أم سياحيًا، أم فندقيًا، ويتم تعميمه على جميع الجهات الإدارية. ويأتي ذلك للتخلص من مسألة تعدد الجهات التي تفرض رسوم التحسين على المستثمرين؛ إذ يقوم المستثمر بدفع الرسوم نفسها لعدة جهات.

١٤ - الموافقة على مشروع قرار بتوجيه وزارة المالية باستحداث نظام مقاصة بين مستحقات المستثمرين، وما عليهم من أعباء ضريبية أو غيرها لصالح الجهات الحكومية، مع وضع حد زمني (٤٥ يومًا) يضمن الإسراع في رد ضريبة القيمة المُضافة، وتسريع الإجراءات.

❖ في إطار جهود خلق بيئة تشريعية ضريبية مُستقرة:

١٥ – الموافقة على مشروع قرار بالإسراع في الإعلان عن وثيقة السياسات الضريبية للدولة خلال السنوات الخمس المُقبلة؛ وذلك للقضاء على عدم استقرار التشريعات الضريبية، وتعدد الجهات المنوطة بها، وفرض رسوم إضافية من الجهات المختلفة.

١٦ – مشروع قرار بتكليف وزارة العدل بسرعة إنهاء تعديلات قانون تحويل الأرباح للشركات القابضة، والشركات التابعة بما يضمن تخفيف الأعباء الضريبية، وتجنب الازدواج الضريبي، ويأتي ذلك في إطار تحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي.

١٧ – مشروع قرار بتكليف وزارة العدل بتعديل قانون المرافعات المدنية والتجارية رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨، بما يسمح برفع الاختصاص القيمي للمحاكم الاقتصادية والجزئية، وتوسيع نطاق اختصاصها الموضوعي لفض النزاعات التجارية، مع رفع نصاب عدم الطعن، بما يُعزز آليات تسويات النزاعات التجارية؛ ومن ثم تسريع إنفاذ العقود.

١٨ – مشروع قرار بتكليف وزارة العدل بإصدار قرار تنظيمي مُلزم بضوابط واضحة لتحديد مدى زمني مُحدد لصرف تعويض للمستثمرين في حالات نزع الملكية، بما لا يزيد على ٣ أشهر، مع إلزام الجهات الإدارية بتكثيف التفاوض مع المستثمرين على التعويضات الملائمة، بما يُضفي المزيد من الثقة في المناخ الاستثماري في مصر.

١٩ – مشروع قرار بالاستفادة من مؤسسة التمويل الدولية IFC، للتعاقد مع مكتب استشاري عالمي؛ لوضع رؤية تشاركية واستراتيجية واضحة للاستثمار في مصر، وآليات تحسين ترتيب مصر في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال خلال السنوات المقبلة؛ لتحقيق المستهدف القومي برفع معدلات الاستثمار إلى ما يتراوح بين ٢٥٪ إلى ٣٠٪.

٢٠ – دراسة تعديل ٩ مواد من قانون المناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة رقم ٨٣ لسنة ٢٠٠٥، مع استحداث عدد من المواد الإضافية على نص القانون، بما يمنح مزايا وإعفاءات للمنطقة الاقتصادية.

٢١ – إنشاء وحدة دائمة بمجلس الوزراء برئاسة الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للاستثمار، تختص بوضع السياسات والقوانين واللوائح المناسبة لنمو وازدهار الشركات الناشئة في مصر، وكذا تلقي شكاوى الشركات الناشئة بالتنسيق مع وحدة حل مشاكل المستثمرين، ووضع حلول ملائمة لكل منها بالتنسيق مع جهات الاختصاص.

٢٢ – اعتماد حزمة من الحوافز؛ دعمًا لعدد من القطاعات والمشروعات، منها ما يتعلق بدعم القطاع الزراعي، والصناعي، والطاقة فيما يخص إنتاج الهيدروجين الأخضر، هذا إلى جانب قطاع الإسكان، وما يخص المطورين العقاريين والمشروعات الاستثمارية بالمدن الجديدة، وكذا قطاع النقل فيما يتعلق برسوم الصادرات والجمارك، وتوحيد استراتيجية التسعير.

موقف تنفيذ الـ ٢٢ قرارًا الصادرة عن المجلس الأعلى للاستثمار

فيما يتعلق بموقف تنفيذ الـ ٢٢ قرارًا، جدير بالذكر أنه **تم تنفيذ عدد ١٣ قرارًا من بين عدد ٢٢ قرارًا** تمت الموافقة عليها من المجلس الأعلى للاستثمار حتى ٢٩ أغسطس ٢٠٢٣ بنحو نسبة تنفيذ ٦٠٪، كما تم تنفيذ عدد ٤ قرارات فرعية من بين أصل ١٤ قرارًا فرعيًا من القرار رقم (٢٢)، وتتمثل القرارات المنفذة فيما يلي:

❖ القرارات الـ ١٣ المنفذة:

١ - قرار رقم ٢١٤٠ لسنة ٢٠٢٣ بتعديل بعض مواد اللائحة التنفيذية لقانون الاستثمار المادة رقم ٧٦ والمادة رقم ٤.

٢ - وافق البرلمان على مشروع القانون في ٦ يوليو ٢٠٢٣ بتعديل نص المادة ٣٤ من قانون الاستثمار للسماح بالترخيص للمشروعات القائمة على الغاز الطبيعي.

٣ - قرار رقم ١٨٨٩ لسنة ٢٠٢٣ بتحديد مدى زمني لجميع الموافقات لا يتجاوز (١٠) أيام عمل، ولمرة واحدة فقط في التأسيس.

٤ - وافق البرلمان على مشروع القانون في ١١ يوليو ٢٠٢٣ بالتوسع في إصدار الرخصة الذهبية، والنظر في عدم قصرها على مشروعات استراتيجية.

٥ - إجراء تعديل تشريعي على نص المادة الثانية من القانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٩٦، بما يسمح لغير المصري بتملك العقارات.

٦ - قانون رقم (١٥٩) لسنة ٢٠٢٣، بإجراء تعديلات على بعض المواد القانونية التي تمنح معاملة تفضيلية للشركات المملوكة للدولة.

٧ - تعزيز الحوكمة والشفافية من خلال نشر عدة تقارير دورية، حيث تقوم وزارة المالية بنشر مجموعة من التقارير الدورية حول (المزايا والإعفاءات الضريبية، والضمانات والالتزامات، وتوزيع الأرباح للشركات المملوكة للدولة).

٨ - تمت إحالة مشروع قانون للبرلمان، بتعديل قانون المرافعات المدنية والتجارية رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨.

٩ - قرار رقم ٢١٣٦ لسنة ٢٠٢٣ بإنشاء وحدة بمجلس الوزراء تختص بوضع السياسات واللوائح المناسبة للشركات الناشئة.

١٠ - تعديل نص القانون رقم ٧ لسنة ٢٠١٧ للسماح بقيد المستثمر الأجنبي بسجل المستوردين، حتى وإن لم يحمل الجنسية المصرية لمدة ١٠ سنوات.

١١ - إنشاء منصة إلكترونية موحدة لتأسيس وتشغيل وتصفية المشروعات، وإقرار تعديلات قانون التوقيع الإلكتروني (قانون رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٤).

١٢ - قانون رقم ٣٠ لسنة ٢٠٢٣، بإنهاء تعديلات قانون تحويل الأرباح للشركات القابضة، والشركات التابعة بما يضمن تخفيف الأعباء الضريبية، وعدم خلق ازدواج ضريبي.

١٣ – الكتاب الدوري الصادر لجميع الوزراء بتاريخ ٣ أغسطس ٢٠٢٣، بإصدار قرار تنظيمي ملزم بضوابط واضحة لتحديد مدى زمني محدد؛ لصرف تعويض المستثمرين في حالات نزع الملكية بما لا يزيد على ٣ أشهر.

❖ ٤ قرارات فرعية منفذة من بين أصل ١٤ قرارًا فرعيًا من القرار رقم (٢٢):

١ – وافق مجلس الوزراء في ٢٥ مايو ٢٠٢٣ على حزمة حوافز للمطورين العقاريين بالمدن الجديدة.

٢ – صدر قرار وزير التجارة والصناعة رقم ١٧٢ لسنة ٢٠٢٣ بتحديد مدة رخصة التشغيل لتكون خمس سنوات، وليست سنة واحدة.

٣ – أقر مجلس الوزراء في جلسته ٢٤٠ بتاريخ ١٧ مايو ٢٠٢٣ مشروع قانون بشأن حزمة حوافز الهيدروجين الأخضر.

٤ – صدر قرار وزير المالية في ٧ أغسطس ٢٠٢٣ بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون الجمارك، بما يسهم في تبسيط الإجراءات لتقليص زمن الإفراج الجمركي، على نحو يتسق مع جهود جعل مصر مركزًا إقليميًا لتجارة الترانزيت.

السؤال السابع:

ما أبرز جهود الدولة لتعزيز المنافسة والحياد التنافسي؟

السؤال السابع: ما أبرز جهود الدولة لتعزيز المنافسة والحياد التنافسي؟

يُعرف الحياد التنافسي بأنه "إرساء قواعد المنافسة من خلال الحدِّ من الممارسات الاحتكارية، بما يضمن تنافسية الأسواق لصالح المواطنين، والكيانات الاقتصادية، والاقتصاد القومي". ويعد تعزيز الحياد التنافسي أحد أهم أدوات تنفيذ وثيقة سياسة ملكية الدولة.

أطلقت الحكومة في إطار تنفيذ سياسة ملكية الدولة للأصول استراتيجية جهاز حماية المنافسة، ومنع الممارسات الاحتكارية (٢٠٢١-٢٠٢٥)، والتي تم اعتمادها بما يتوافق مع رؤية مصر ٢٠٣٠، وبما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة، والتي خصصت الهدف الاستراتيجي الثاني منها للحد من التشريعات والسياسات والقرارات المقيدة لحرية المنافسة، أي "دعم سياسات المنافسة والحياد التنافسي". وتشكيل اللجنة العليا للحياد التنافسي برئاسة السيد رئيس الوزراء، وذلك بما يشمل الإجراءات التفصيلية التالية:

- تأسيس اللجنة العليا للحياد التنافسي برئاسة السيد رئيس الوزراء في عام ٢٠٢٢ للعمل على وضع المعايير والقواعد اللازمة للجهات الإدارية بالدولة لضمان توافق سياساتها وقراراتها مع سياسات المنافسة، ومبدأ الحياد التنافسي، إلى جانب مراجعة القرارات والتشريعات واللوائح، والسياسات الصادرة من الجهات الإدارية بالدولة؛ لضمان الالتزام بقواعد المنافسة الحرة، وسياسة الحياد التنافسي، فضلًا عن تصحيح الإجراءات والأطر التنظيمية للأسواق التي تعاني قصورًا في الحياد التنافسي.
- تأسيس إدارة متخصصة لدعم سياسة المنافسة والحياد التنافسي داخل جهاز حماية المنافسة تطبيقًا لأحكام البند (٥) من المادة (١١) لقانون حماية المنافسة، والخاصة بإبداء الرأي في القرارات والسياسات واللوائح المتعلقة بالمنافسة، إضافةً إلى قيام الجهاز بإعداد "إرشادات دعم سياسات المنافسة والحياد التنافسي"، والتي تستهدف دعم متخذي القرار، وتتضمن توضيحًا بشكل مفصل ومبسط للمنهجية المتبعة لتقييم آثار مختلف الأدوات التنظيمية على المنافسة.
- تطوير مؤشر لتقييم الحياد التنافسي، وتأثير السياسات والتشريعات والقرارات الحكومية على المنافسة بالأسواق (Competitive Neutrality Index) في سبتمبر ٢٠٢٢، وذلك للتمكن من إجراء التقييم الدوري بشكل موحد ومنهجي، كما يعمل على تقديم عدة برامج للعاملين للاستفادة من التجارب الدولية في تنفيذ وتطبيق الحياد التنافسي بشكل فعَّال.
- تعديل بعض أحكام قانون حماية المنافسة، ومنع الممارسات الاحتكارية الخاصة بالتركزات الاقتصادية (قانون رقم ١٧٥ لسنة ٢٠٢٢) في ديسمبر ٢٠٢٢، وذلك في إطار سريان أحكام القانون رقم ١٧٥ لسنة ٢٠٢٢ بتعديل بعض أحكام قانون حماية المنافسة، ومنع الممارسات الاحتكارية رقم ٣ لسنة ٢٠٠٥؛ اعتبارًا من اليوم التالي لنشره في الجريدة الرسمية بتاريخ ٢٩ ديسمبر ٢٠٢٢، بإضافة اختصاص الرقابة المسبقة على التركزات الاقتصادية ضمن اختصاصات جهاز حماية المنافسة، ومنع الممارسات الاحتكارية؛ فقد اتخذ الجهاز مجموعة من الإجراءات اللازمة لتطبيق أحكام هذا القانون، وذلك إلى حين صدور اللائحة التنفيذية، وبدء التطبيق الفعلي لأحكامه المرتبطة بها.

وفي هذا السياق، تركز اهتمام الدولة المصرية على تعزيز استقلالية الأجهزة التنظيمية بالقطاعات المختلفة، وتعزيز دورها على صعيد حماية المنافسة، حيث وافق المجلس الأعلى للاستثمار برئاسة السيد رئيس الجمهورية في مايو ٢٠٢٣ على تكليف مجلس الوزراء بدراسة نقل تبعية الأجهزة المُنظمة بقطاعات المرافق، بما يضمن استقلاليتها؛ بهدف تعزيز الفصل بين الملكية والإدارة في عدد من قطاعات الدولة، وكذا الموافقة على مشروع قرار بإجراء تعديلات على بعض المواد القانونية التي تمنح معاملة تفضيلية للشركات والجهات المملوكة للدولة؛ بهدف تعزيز الحياد التنافسي في السوق المصرية.

فعلى سبيل المثال قام مجلس إدارة جهاز تنظيم مرفق الكهرباء، وحماية المستهلك بإصدار قرارات مهمة لترسيخ مبدأ الحياد التنافسي خلال شهر يونيو ٢٠٢٣ وتشجيع الاستثمار، وأهمها:

- الموافقة على إجراء تعديلات على القواعد السارية في مجال أنشطة الكهرباء؛ لتوحيد الإجراءات والمعاملات السارية على الجهات الحكومية والشركات المملوكة للدولة مع القطاع الخاص، وعدم التمييز بينهما؛ إعمالاً لمبدأ الحياد التنافسي.
- تقليص مواعيد البت في طلبات استصدار التصاريح والتراخيص، وتجديدها إلى نصف المدة التي كانت مقررة بالقانون مسبقًا.
- إقرار حد إعفاء من مقابل الدمج بأثر فوري لجميع مشروعات إنتاج الطاقة الكهربائية من الطاقة الشمسية المنشأة بنظام صافي القياس (القائمة أو المقرر إنشاؤها) والمرتبطة بشبكة الكهرباء حتى ١٠ ميجاوات.
- إقرار إجراءات عاجلة لحل مشكلة مستثمري منطقة المطورين الصناعيين بمدينة ٦ أكتوبر.
- الموافقة على إصدار عدد ٣١ تصريحًا وترخيصًا للقطاع الخاص للاستثمار في مجال أنشطة الكهرباء (إنتاج - توزيع).

السؤال الثامن:

هل تخطط وزارة المالية لطرح سندات دولية في العام المالي القادم؟

السؤال الثامن: هل تخطط وزارة المالية لطرح سندات دولية في العام المالي القادم؟

أصدرت مصر بالفعل أول سندات دولية "الباندا" بقيمة ٣,٥ مليارات يوان بما يُعادل ٥٠٠ مليون دولار، فقد أعلن وزير المالية أن مصر نجحت -كأول دولة في الشرق الأوسط وإفريقيا- في إصدار سندات دولية "باندا" مستدامة بسوق المال الصينية، التي تخصص لتمويل المشروعات، وأنه تم التمكن من الحصول على تسعير منخفض للسندات بعائد ٣,٥٪ سنويًا لأجل ٣ سنوات، ما يجعله أكثر تميزًا مقارنةً بأسعار الفائدة الخاصة بإصدارات السندات الدولارية الدولية.

ويتميز هذا النوع من الإصدارات بأنه مُدعم بضمانة ائتمانية مقدمة من بنوك تنموية عالمية؛ "البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، والبنك الإفريقي للتنمية"، وهي بنوك ذات تصنيف ائتماني مرتفع.

وقد استطاعت وزارة المالية المصرية بالتعاون مع مقدمي الضمانة الائتمانية من إتمام كل الإجراءات التحضيرية الخاصة بإصدار سندات (الباندا) بسوق المال الصينية، الذي يُعد ثاني أكبر أسواق المال العالمية من حيث الحجم؛ بما يحقق أحد أهم أهداف استراتيجيات تنويع مصادر التمويل والدخول إلى أسواق عالمية جديدة.

ويمثل الإصدار بمثابة بوابة جديدة تهدف إلى زيادة التعاون بين مصر والصين، وكذلك تبادل الخبرات، وفتح مجالات وآفاق من التعاون من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومد جسور التمويل الأخضر والمستدام، وتشجيع الاستثمار كإحدى الركائز الجوهرية، التي تتماشى مع استراتيجية مصر الخاصة بأهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠.

والسندات الدولية هي أوراق مالية تتيح للحكومة الاقتراض من السوق الخارجية، وتكون مستحقة السداد بعد مدة زمنية معينة مقابل نسبة فائدة تحددها الجهة المصدرة للسندات، وهي أداة مالية تساعد في تنويع مصادر التمويل، وتدبير احتياجات الخزانة العامة للدولة.

وقد نجحت وزارة المالية في العودة لسوق السندات الدولية في فبراير ٢٠٢١؛ لتوفير جزء من الاحتياجات التمويلية للعام المالي ٢٠٢٠ /٢٠٢١ وبقيمة ٣,٧٥ مليارات دولار، على الرغم من الظروف الصعبة، وحالة عدم اليقين التي شهدها العالم؛ بسبب جائحة كورونا في ذلك الوقت. وكان نجاح الإصدار الدولي يعكس ثقة المستثمرين في قدرة وإمكانيات وأداء الاقتصاد المصري؛ بسبب تحسن جميع المؤشرات الاقتصادية والمالية لمصر؛ مما مكَّن الاقتصاد المصري من الصمود، والتعامل مع الصدمات الخارجية بشكل قوي ومتوازن.

السؤال التاسع:

ما أبرز جهود الدولة لمنح التراخيص والحصول على الموافقات الصناعية؟

السؤال التاسع: ما أبرز جهود الدولة لمنح التراخيص والحصول على الموافقات الصناعية؟

إيمانًا من الدولة بأهمية تبسيط إجراءات التراخيص، والحصول على الموافقات، قامت الدولة بإصدار العديد من القوانين واللوائح التنفيذية المنظمة لها، وكان أبرزها: إصدار قانون تيسير إجراءات منح التراخيص الصناعية وإصدار لائحته التنفيذية، بالإضافة إلى إصدار اللائحة التنفيذية لقانون تفضيل المنتجات الصناعية المصرية في العقود الحكومية، وإصدار قانون الهيئة العامة للتنمية الصناعية ولائحته التنفيذية، واللذان جعلا من الهيئة العامة للتنمية الصناعية هيئة عامة اقتصادية، لها شخصية اعتبارية مستقلة تابعة لوزارة الصناعة، وتكون مسؤولة عن تنظيم النشاط الصناعي في جمهورية مصر العربية، وهو الأمر الذي يتيح للهيئة تنظيم النشاط الصناعي، ويمنحها وحدها سلطة إصدار التراخيص وتخصيص الأراضي الصناعية في مصر، وتتمثل أبرز جهود الدولة لمنح التراخيص والحصول على الموافقات الصناعية فيما يلي:

- إقرار قانون الاستثمار الجديد رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ إحدى الركائز التشريعية الأساسية لإصلاح مناخ الاستثمار، وقد تصدى القانون للمشكلات الإجرائية التي تواجه الدولة في سبيل جذب المزيد من الاستثمارات، وتشجيع القائم منها، وعلى رأس تلك المشكلات: منح التراخيص للمشروعات الاستثمارية. وقد نص القانون على أن يتم منح هذه التراخيص من خلال مراكز خدمات المستثمرين بطريقة مميكنة وآلية من خلال شبكات الربط الإلكتروني، وغيرها من الوسائل الفنية اللازمة بصورة تدريجية، وفي أسرع وقت ممكن.

- كما نص القانون على وجود مسؤولين عن الجهات الإدارية المختصة، أو المكلف من شركات المرافق العامة للعمل في نظام مركز خدمات المستثمرين بالهيئة أو أحد فروعها تنتقل إلى ممثلي الجهات المختصة بموجب أحكام هذا القانون سلطة إصدار الموافقات والتصاريح والتراخيص، وكذلك جميع الصلاحيات المقررة للسلطة المختصة في مجال تخصيص العقارات، وإعطاء الموافقات والتصاريح والتراخيص اللازمة لعمل المستثمرين، وبدء النشاط وفقًا لأحكام هذا القانون.

- صدور قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٨٢ لسنة ٢٠٢٢ بتاريخ ١٤ مارس ٢٠٢٢، والذي ينص على التزام جميع الجهات المختصة بتلقي طلبات المستثمرين لإصدار الموافقات أو التصاريح أو التراخيص اللازمة لإنشاء وتشغيل المشروعات الاستثمارية الجديدة، أو التوسع في المشروعات الاستثمارية القائمة بالبت في تلك الطلبات خلال ٢٠ يوم عمل من تاريخ تقديم الطلب، مستوفيًا جميع مستنداته، ويجب على الجهة المختصة إخطار مقدم الطلب بالقرار الصادر في طلبه، سواء بالموافقة أو الرفض، بموجب خطاب مسجل بعلم الوصول، أو عن طريق أي من الوسائل التكنولوجية الحديثة التي يتم الاتفاق بشأنها مع المستثمر عند تقديم طلبه خلال ٥ أيام عمل من تاريخ انقضاء المدة المشار إليها.

- الموافقة على مشروع قرار خاص بتعديل نص المادة رقم ٣٤ من قانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧، للسماح بالترخيص لمشروعات الصناعات القائمة على الغاز الطبيعي كأحد مدخلات الإنتاج، للعمل بنظام المناطق الحرة؛ والموافقة على إصدار قرار يُعمم على جميع الجهات؛ لتحديد مدى زمني محدد لجميع الموافقات بـ ١٠ أيام عمل، ولمرة واحدة عند التأسيس، بما يضفي المزيد من الثقة في المناخ الاستثماري في مصر.

- إصدار قرار بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٧، والخاص بالسجل الصناعي، والذي يتضمن إلغاء السجل الصناعي المؤقت، وإتاحة سجل صناعي مشروط؛ لضمان جدية المشروع.

- إصدار حزمة تيسيرات غير مسبوقة لتسهيل حصول صغار المستثمرين على المجمعات الصناعية المتخصصة، شملت تخفيض سعر كراسة الشروط من ٢٠٠٠ جنيه للكراسة إلى ٥٠٠ جنيه و٣٠٠ جنيه في بعض الحالات، وكذا إلغاء التكاليف المعيارية لدراسة الطلبات، وتكاليف مقابل تقديم العروض، فضلًا عن تخفيض قيمة جدية الحجز من ٥٠ ألف جنيه إلى ١٠ آلاف جنيه، ومد فترة الإيجار للوحدة من ٥ سنوات سابقًا إلى ١٠ سنوات، بالإضافة إلى إتاحة حصول مستثمر واحد على ٨ وحدات بدلًا من ٤ وحدات سابقًا، وإلغاء نظام التوكيلات.

- قرار من مجلس الوزراء بمنح حوافز لعدد من المشروعات التي يحددها المجلس والإعفاء من مقابل الانتفاع للأرض المخصصة لإقامة المشروع لمدة ١٠ سنوات، فبمجرد بدء تشغيل المشروع يمكن أن تقوم الحكومة بإعفاء المستثمر من مقابل حق الانتفاع لمدة ١٠ سنوات، أو رد جزء من قيمة الأرض التي يتملكها، فضلًا عن إمكانية السماح بإنشاء منافذ جمركية لصادرات المشروعات الاستثمارية وارداتها بالاتفاق مع وزارة المالية.

- الموافقة على منح بعض التيسيرات والتعديلات فيما يخص الأراضي الصناعية، والتي تضمنت السماح للمطور الصناعي بتخطيط وتقسيم قطع أراضٍ صناعية حتى نسبة ٧٥٪ من إجمالي مساحة المشروع، بشرط ألا تقل نسبة الطرق والفراغات والمناطق الخضراء عن ٢٥٪ من إجمالي مساحة أرض المشروع.

- قامت الدولة باتخاذ مجموعة من القرارات لتطوير منظومة الحصول على الأراضي للمشروعات الصناعية من خلال التحول إلى نظام حق الانتفاع في الأراضي الصناعية، وتسعير الأراضي وفقًا لقيمة المرافق، فضلًا عن النص على عدد من الضمانات للمشروعات، منها: لا يجوز للجهات الإدارية إلغاء تراخيص المشروع الاستثماري أو وقفها، إلا بعد إنذار المستثمر وإعطائه مهلة زمنية لإزالة أسباب المخالفة خلال ٦٠ يومًا.

- إعفاء عقود تأسيس الشركات والمنشآت وعقود التسهيلات الائتمانية والرهن المرتبطة بأعمالها من ضريبة الدمغة، ومن رسوم التوثيق، وذلك لمدة ٥ سنوات من تاريخ قيدها في السجل التجاري.

- تم إنشاء "منصة إلكترونية موحدة لتأسيس، وتشغيل وتصفية المشروعات"، وتم إقرار تعديلات على قانون التوقيع الإلكتروني رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٤، وإحالته للبرلمان، بما يعمل على خفض الحواجز البيروقراطية، وتبسيط الإجراءات.

- الموافقة على مشروع قرار بألا يجوز لأيَّة جهة إصدار قرارات تنظيمية عامة تُضيف أعباء مالية أو إجرائية تتعلق بإنشاء أو تشغيل مشروعات تخضع لأحكام قانون الاستثمار، أو فرض رسوم أو مقابل خدمات عليها أو تعديلها، إلا بعد أخذ رأي مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار، وموافقة مجلس الوزراء، والمجلس الأعلى للاستثمار.

- الموافقة على مشروع قرار تنظيمي مُلزم بآليات وضوابط واضحة بحالات فرض رسوم التحسين طبقًا للقوانين المُنظِمة، وأُسس احتساب كل حالة، والنظر في عمل تصنيفات للقيم المطلوبة حسب الغرض من الاستثمار، ويتم تعميمه على جميع الجهات الإدارية، ويأتي ذلك للتخلص من مسألة تعدد الجهات.

- أصدرت الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة في أكتوبر ٢٠٢٣ قرارًا بتخفيض ٦٢٪ من المستندات المطلوبة من الشركات للحصول على خدمتي تشكيل لجان تحديد الموقف التنفيذي، وبدء النشاط، والتي تختص بتقييم جدية الشركات من حيث ضخ الاستثمارات والتشغيل؛ تمهيدًا لحصول الشركات على ضمانات وحوافز وامتيازات الاستثمار في مصر، ونص القرار أيضًا على قصر المعاينات الميدانية للشركات على حالات محددة، وتفويض سلطة تشكيل، واعتماد تقارير لجان الموقف التنفيذي إلى رؤساء مراكز خدمات المستثمرين بالمحافظات؛ تطبيقًا لمبدأ اللامركزية، وتوفيرًا لوقت المتعاملين مع الهيئة، وسيسهم هذا القرار في تسريع الإجراءات، وتوفير الوقت والجهد المبذولين من المتعاملين وموظفي الهيئة، مع الحفاظ على التزام الشركات بمسؤوليتها القانونية دون الإخلال بالانضباط القانوني والإجرائي لبيئة الاستثمار.

- أصدرت الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة في سبتمبر ٢٠٢٣ قرارًا بتخفيض عدد المستندات المطلوبة من الشركات للحصول على خدمات اعتماد الجمعيات العامة العادية، وغير العادية ومجالس الإدارة.

- ونتيجة للإجراءات العديدة السابقة التي اتخذتها الحكومة، ارتفع عدد الشركات التي تم تأسيسها، والخاضعة للقانونين رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ورقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ خلال الفترة (٢٠٠٩/٢٠١٠ - ٢٠٢٢/٢٠٢٣) بشكل ملحوظ، حيث بلغ عدد تلك الشركات نحو ٣٢,٤ ألف شركة عام ٢٠٢٢/٢٠٢٣، بمعدل ارتفاع ٤,١٪، مقارنةً بالعام المالي السابق له، وبمعدل ارتفاع ٣٤٦,٣٪، مقارنةً ببداية الفترة، وهي عام ٢٠٠٩/٢٠١٠، وذلك كما يوضحه الشكل التالي رقم (٨).

شكل رقم (٨)

تطور عدد الشركات التي تم تأسيسها والخاضعة للقانونين رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ورقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ خلال الفترة (٢٠٠٩/٢٠١٠ - ٢٠٢٢/٢٠٢٣)

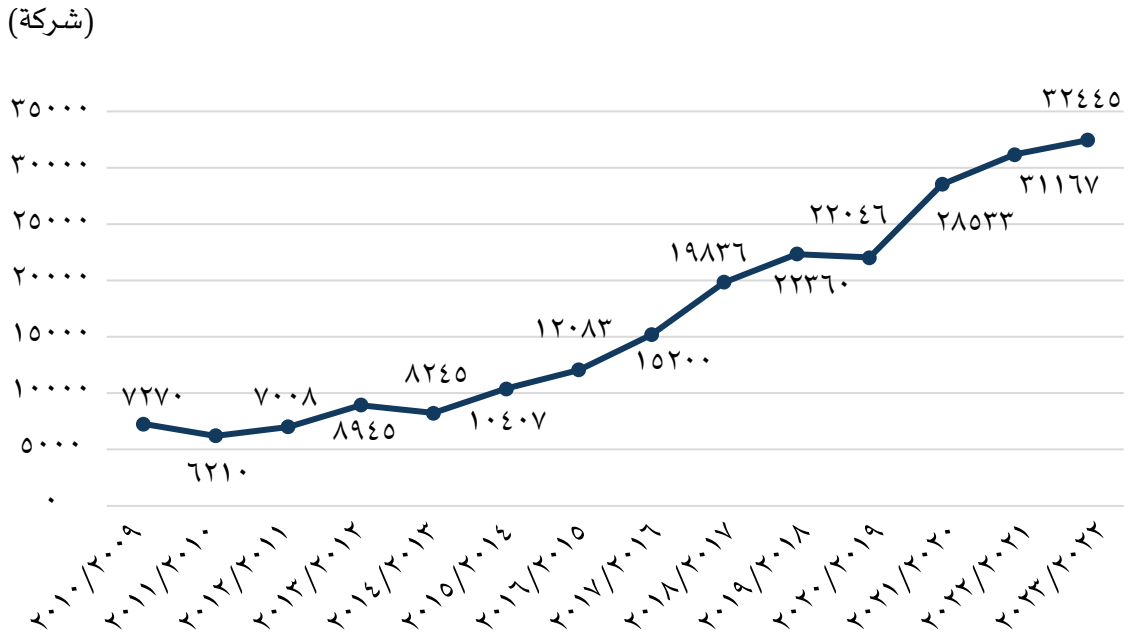

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة.

وفيما يتعلق بالتوزيع النسبي لمصادر تدفق رؤوس الأموال للشركات التي تم تأسيسها والخاضعة لجميع القوانيين للعام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣، استحوذ المصريون على نحو ٨٥,٦٪ من رؤوس تلك الأموال، والعرب ٩,٧٪، والأجانب بنسبة ٤,٧٪، وذلك كما يوضحه الشكل التالي رقم (٩)

شكل رقم (٩)

التوزيع النسبي لمصادر تدفق رؤوس الأموال للشركات التي تم تأسيسها والخاضعة لجميع القوانيين للعام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣

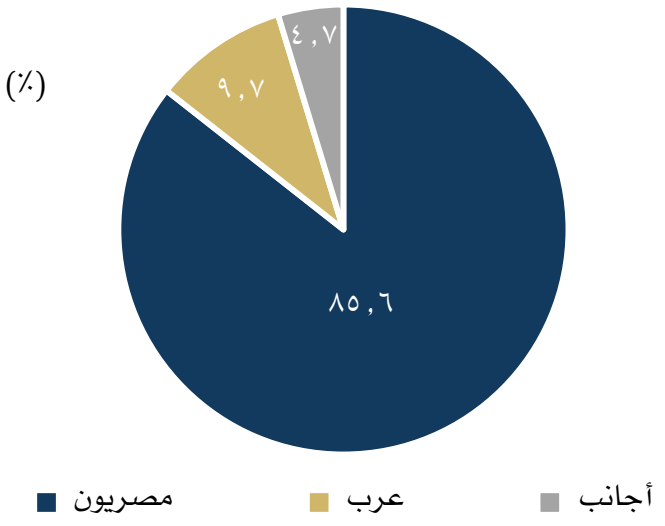

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة.

السؤال العاشر:

ما الانعكاسات المالية لمشروع العاصمة الإدارية الجديدة على الموازنة؟

السؤال العاشر: ما الانعكاسات المالية لمشروع العاصمة الإدارية الجديدة على الموازنة؟

يتم تمويل جميع مشروعات العاصمة الإدارية خارج الموازنة العامة للدولة تمامًا، وذلك وفقًا للمركز الإعلامي لمجلس الوزراء، حيث ترتكز سياسة الدولة في إدارة استثمارات العاصمة الإدارية الجديدة على تخفيف عبء المشروع عن الموازنة العامة للدولة. كما أن ميزانية العاصمة الإدارية الجديدة مستقلة ومنفصلة تمامًا عن الموازنة العامة للدولة، وتعتمد على إيرادات الشركة من حصيلة بيع الأراضي بالمشروع للمستثمرين، ومن ثم توجيه إنفاقها في تمويل عمليات الإنشاء، وسداد مستحقات المقاولين والعمال بها.

في السياق ذاته، أوضحت وزارة المالية نجاح الدولة في إيجاد قيمة اقتصادية للأرض المقامة عليها تلك المشروعات، فقد حصلت الشركة على أرض المشروع، وهي صحراء، وقامت بإنشاء المرافق العامة بها من طرق، وكهرباء، ومياه شرب، وصرف صحي، وإنارة للشوارع، ووضع نظام للتحكم في المرور، والصرف الصحي، والكهرباء، بأحدث ما وصلت إليه التكنولوجيا الحديثة من تطور. وتحويلها إلى مصدر للتمويل؛ بحيث تستخدم هذه القيمة الاقتصادية الناتجة عن بيع الأراضي للمستثمرين في تمويل عمليات الإنشاء، وسداد مستحقات المقاولين والعمال بها؛ من أجل إقامة مجتمع عمراني بدرجة عالية من الرقي والتطور ينقل مصر نقلة حضارية جديدة.

وتعد العاصمة الإدارية الجديدة نموذجًا رائدًا للمدن الذكية المستدامة في مصر، وحجر أساس في بناء الجمهورية الجديدة. تبلغ المساحة الإجمالية لها نحو ١٧٠ ألف فدان، وجاري تنفيذ المرحلة الأولى من المدينة، والتي تبلغ مساحتها ٤٠ ألف فدان على ستة أحياء سكنية.

كما أن مسألة التمويل هي أكثر القضايا الشائكة، والتي حظيت على الكم الأكبر من الشائعات التي أثيرت حول مشروع العاصمة الإدارية الجديدة. وأوضحت الحكومة عدة مرات أن تمويل المشروع بالكامل خارج إطار موازنة الدولة.

السؤال الحادي عشر:

ما مستوى تراكم البضائع بالموانى المصرية حاليًا؟

السؤال الحادي عشر: ما مستوى تراكم البضائع بالموانئ المصرية حاليًا؟

جدير بالذكر أن الدولة المصرية لا تدخر جهدًا في توفير الاحتياجات الأساسية للمواطنين، وتذليل دخول مستلزمات الإنتاج الأساسية، والسلع الضرورية للسوق المصرية، مما ساهم في الإفراج عن جزء كبير من البضائع بالموانئ.

وقد بلغ إجمالي قيمة البضائع المُفرج عنها خلال عام ٢٠٢٣ للفترة من يناير حتى منتصف أكتوبر ٢٠٢٣ نحو ٥٦,٧ مليار دولار، منها: سلع استراتيجية بقيمة ١٥,١ مليار دولار، ومستلزمات، وخدمات للإنتاج بقيمة ٢٦,٢ مليار دولار؛ بما يعكس جهود تقليص زمن الإفراج، وتقليل تكاليف عملية الاستيراد والتصدير، وتحفيز الاستثمار، في ظل التحديات الاقتصادية العالمية الراهنة.

ويحرص السيد رئيس مجلس الوزراء على عقد العديد من الاجتماعات مع مسؤولي الوزارات والجهات المعنية لمتابعة جهود تبسيط إجراءات الإفراج الجمركي عن البضائع بالموانئ.

ويتم في هذا الصدد منح الأولوية للسلع الأساسية، ومكونات التصنيع الغذائي، والأدوية، ومستلزمات الإنتاج بما يضمن استدامة دوران عجلة الإنتاج بكامل طاقتها، وتخفيف الأعباء عن المستوردين، بخفض أعباء الأرضيات والغرامات، وتلبية احتياجات المواطنين بتوفير كل السلع الأساسية بالأسواق المحلية.

وتسهم ميكنة المنظومة الجمركية في تسريع وتيرة إنهاء إجراءات الإفراج الجمركي عن البضائع، على نحو يساعد في تحقيق الهدف الاستراتيجي بتحويل الموانئ إلى بوابات عبور فقط، وليست أماكن للتخزين، ومن ثم الإسهام الفعال في خفض تكاليف الإنتاج، وتحفيز مجتمع الأعمال على التوسع في الأنشطة الاستثمارية، إضافةً إلى حماية الأسواق من دخول أي سلع رديئة وغير مطابقة للمواصفات الأوروبية والأمريكية من خلال نظام التسجيل المسبق للشحنات (ACI).

السؤال الثاني عشر:

ما المصادر الرئيسة للتدفقات النقدية الأجنبية في مصر؟

السؤال الثاني عشر: ما المصادر الرئيسة للتدفقات النقدية الأجنبية في مصر؟

تتنوع مصادر النقد الأجنبي في مصر، ومن أهم تلك المصادر: الصادرات، ومتحصلات السياحة، وإيرادات قناة السويس، وصافي الاستثمار الأجنبي، وتحويلات العاملين بالخارج، وصادرات خدمات التعهيد، وبلغ إجمالي إيرادات مصر من مصادر النقد الأجنبي نحو ٩٩,٠ مليار دولار عام ٢٠٢٢/٢٠٢٣، وتتوزع مساهمة تلك المصادر في الحصيلة من النقد الأجنبي لعام ٢٠٢٢/٢٠٢٣ كما يوضحه الشكل التالي رقم (١٠)؛ حيث استحوذت الصادرات على النسبة الأكبر من إجمالي إيرادات مصر من مصادر النقد الأجنبي بنسبة ٤٠٪، تليها تحويلات العاملين بالخارج بنسبة ٢٢٪، ثم متحصلات السياحة بنسبة ١٤٪، يليها صافي الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة ١٠٪.

شكل رقم (١٠)

التوزيع النسبي لمصادر النقد الأجنبي في مصر للعام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣*

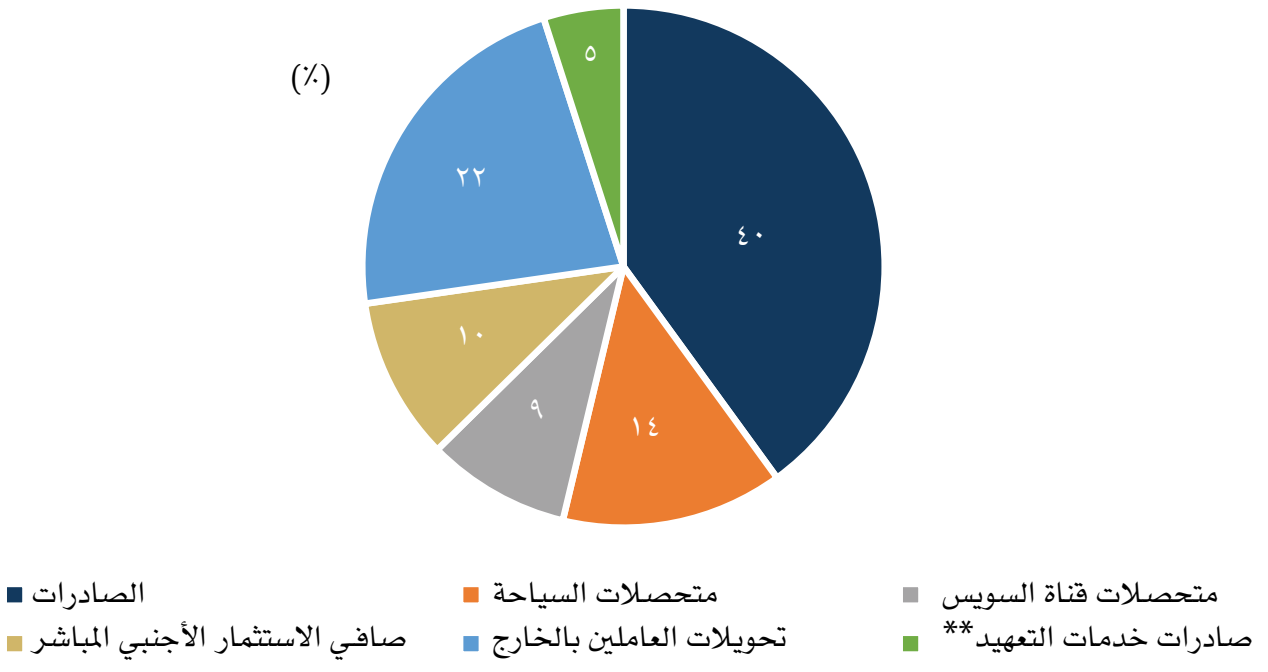

* أرقام مبدئية، ** المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

المصدر: البنك المركزي المصري.

وارتفع صافي الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل ملحوظ، فبلغت قيمته خلال عام ٢٠٢٣/٢٠٢٢ نحو ١٠,٠ مليار دولار، بمعدل ارتفاع ١٢,٤٪ مقارنةً بالعام المالي السابق له، وبمعدل ارتفاع ٤٧,١٪ مقارنةً ببداية الفترة، وهي عام ٢٠١٠/٢٠٠٩، وذلك كما يوضحه الشكل التالي رقم (١١).

شكل رقم (١١)
تطور صافي الاستثمار الأجنبي المباشر
خلال الفترة (٢٠١٠/٢٠٠٩ - ٢٠٢٣/٢٠٢٢)

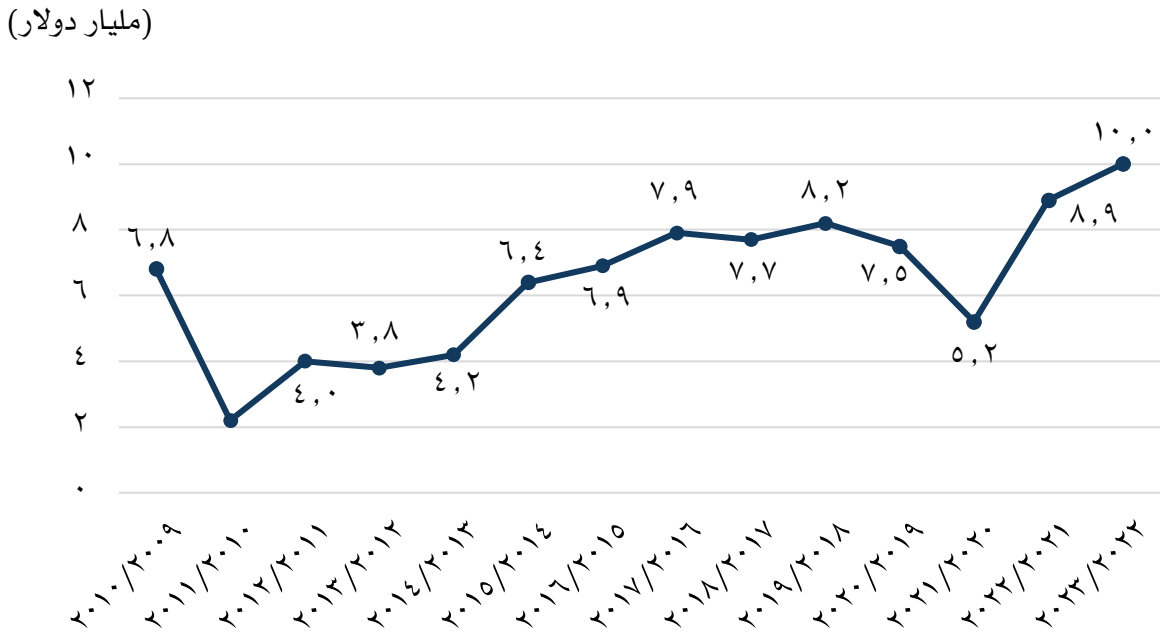

المصدر: البنك المركزي المصري.

السؤال الثالث عشر:

ما خطة مصر للتمويل للعام المالي القادم؟

السؤال الثالث عشر: ما خطة مصر للتمويل للعام المالي القادم؟

تستهدف خطة مصر للتمويل للعام المالي القادم ٢٠٢٤/٢٠٢٣ تحصيل إجمالي إيرادات بنحو ٤٣٤٩,٣ مليار جنيه، وتلك الإيرادات المتوقعة موزعة بين إيرادات من الضرائب بنحو ١٥٣٠ مليار جنيه، و١,٩ مليار جنيه من المنح، و٦١٠,٢ مليارات جنيه من إيرادات أخرى، وإيرادات متحصلات من الإقراض ومبيعات الأصول المالية بنحو ٦٦,٨ مليار جنيه، وإيرادات من الاقتراض، وإصدار الأوراق المالية من أذون وسندات وغيرها بنحو ٢١٤٠,٤.

كما تستهدف خطة مصر للتمويل للعام المالي القادم ٢٠٢٤/٢٠٢٣ تحقيق فائض أولي سنوي دائم ٢,٥٪، وخفض نسبة الدين للناتج المحلي لأقل من ٨٠٪ بحلول العام المالي ٢٠٢٧/٢٠٢٦، فتسعى الدولة المصرية إلى استمرار وتيرة الإصلاح من خلال تنفيذ سياسات وتدابير إصلاحية في مجال السياسات والتشريعات، مع التركيز على المجالات التالية:

- توسيع القاعدة الضريبية، وزيادة الحصيلة الضريبية من خلال ربطها بالنشاط الاقتصادي، لتصل إلى نحو ١٢,٩٪من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام المالي القادم ٢٠٢٤/٢٠٢٣ مقارنةً بنحو ١٢,٣٪ خلال العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢.
- استمرار تعظيم العائد على أصول الدولة من خلال تبنِّي سياسات اقتصادية سليمة، والمضي بقوة في برامج إعادة هيكلة الأصول المالية للدولة بشكل يضمن تحقيق تحسن تدريجي في الأوضاع المالية لأجهزة الدولة، وتحسين الخدمات المقدمة، والتوسع في برامج المشاركة بين القطاع العام والخاص في المجالات الاستثمارية، وإدارة أصول الدولة.
- رفع كفاءة وإعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام لصالح الفئات والمناطق المهمشة والأقل دخلًا، واتباع سياسات توزيعية أكثر كفاءة وعدالة، فضلًا عن التوسع التدريجي في استخدام برامج الدعم العيني الموجه إلى الفئات المستحقة والأماكن المستهدفة، وزيادة قيمة الإنفاق الاستثماري الموجه لتحسين البنية الأساسية، ورفع مستوى الخدمات العامة، وبالأخص الصحة والتعليم، وميكنة وربط قواعد البيانات المتاحة، بما يسمح بتوجيه موارد الدولة المحدودة إلى الفئات المستحقة.
- استمرار العمل على تحسين الإدارة الضريبية، وذلك من خلال توحيد الإجراءات بالمصالح الضريبية، وإنشاء مكاتب تحصيل ضريبي متخصصة للتعامل مع كبار وصغار الممولين كل على حدة بالإضافة إلى إلزام كبار ومتوسطي وجميع الممولين بالميكنة الإلكترونية في عمليات الدفع والتحصيل، والإقرارات الضريبية الإلكترونية، والانضمام إلى المنظومة الإلكترونية للإجراءات الضريبية، والفاتورة والإيصال الإلكتروني، وكذلك العمل على تطبيق نظام ضريبي مبسط للشركات متناهية الصغر والصغيرة.
- التركيز على إصلاح الهياكل المالية لرفع كفاءة وأداء الهيئات الاقتصادية، وقطاع الأعمال العام بما يضمن تحقيق عائدات مناسبة عن الخدمات التي تقدمها هذه الهيئات والشركات في القطاعات المختلفة.
- تحسين منظومة الإيرادات والضرائب؛ لتشجيع التحول إلى أنشطة الخضراء، والحد من الانبعاثات.

السؤال الرابع عشر:

ما الإجراءات التي تم اتخاذها لمواجهة تأثير ارتفاع معدل التضخم وتزايد تكاليف المعيشة؟

السؤال الرابع عشر: ما الإجراءات التي تم اتخاذها لمواجهة تأثير ارتفاع معدل التضخم وتزايد تكاليف المعيشة؟

انعكس تخفيض سعر صرف الجنيه المصري ثلاث مرات (مارس ٢٠٢٢، أكتوبر ٢٠٢٢، ويناير ٢٠٢٣) على ارتفاع معدلات التضخم، فقد ارتفع معدل التضخم السنوي العام (حضر الجمهورية) إلى ٣٨,٠٪ في سبتمبر ٢٠٢٣ مقابل ٣٧,٤٪ في أغسطس ٢٠٢٣.

وتتبنى الحكومة العديد من الإجراءات التي تستهدف تخفيف الأعباء عن كاهل المواطنين في مواجهة الضغوطات السعرية، ومن أهم تلك الإجراءات ما يلي:

- تحرص الحكومة بمشروع موازنة العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ على توفير مخصصات مالية كافية ومناسبة لدعم السلع التموينية؛ لضمان توافر كل من رغيف الخبز والسلع التموينية الأساسية لنحو ٧٠ مليون مواطن، بتكلفة قدرها ١٢٧,٧ مليار جنيه.

- تستهدف الحكومة بمشروع موازنة العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ زيادة الدعم المتعلق بالجانب الاجتماعي، وتخصيص مبلغ ٢٠٢ مليار جنيه لنظام المعاشات، وتخصيص ٣١ مليار جنيه للدعم النقدي (معاش الضمان الاجتماعي وتكافل وكرامة)، مع زيادة أعداد المستفيدين من برنامج معاش تكافل وكرامة ليصل إلى أكثر من ٥ ملايين أسرة، وزيادة الفئات المالية الممنوحة للمستفيدين من البرنامج بنسبة ٢٥٪ بتكلفة سنوية قدرها ٦,٤ مليارات جنيه، واستمرار دعم الإسكان الاجتماعي لمحدودي الدخل، والذي بلغ ١٠,٢ مليارات جنيه.

- تم خلال العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣، سداد ١٩٠,٦ مليار جنيه للهيئة القومية للتأمين الاجتماعي، قيمة القسط السنوي للمعاشات، وبذلك يبلغ دعم المعاشات ٧٠١ مليار جنيه في ٤ سنوات، وزيادة دعم السلع التموينية إلى ١٣٠ مليار جنيه، وارتفعت الاستثمارات الممولة من الخزانة العامة إلى ٢٢٨ مليار جنيه بنسبة ١٥٪ مقارنة بالعام ٢٠٢١/ ٢٠٢٢، على النحو الذي يعكس حرص الدولة على المضي في مسيرتها الهادفة لإرساء دعائم حياة كريمة للمواطنين.

- تمَّ رصد أكثر من ٦٠ إجراءً اتخذتها الحكومة لتعزيز الحماية الاجتماعية، والحد من التداعيات السلبية لارتفاع الأسعار، وبلغت مخصصات الدعم والحماية الاجتماعية ٥٢٩,٧ مليار جنيه في العام المالي الحالي ٢٠٢٣/ ٢٠٢٤، بزيادة تقدر بنحو ٤٨,٨٪ عن العام المالي الماضي.

- التعجيل بزيادة الأجور والمرتبات والمعاشات، وتقديم الدعم اللازم لمواجهة ارتفاع الأسعار، حيث تم في هذا الإطار على سبيل المثال زيادة مخصصات الأجور إلى ٤٧٠ مليار جنيه في موازنة ٢٠٢٣/٢٠٢٤ بمقدار زيادة ٦٠ مليار جنيه عن تقديرات العام السابق لتحسين دخول ٤,٥ ملايين موظف مع زيادة الحد الأدنى للأجور إلى ٣٥٠٠ جنيه شهريًا، كما تم إقرار مبكر للعلاوة الدورية للموظفين المخاطبين بقانون الخدمة المدنية بدءًا من أول أبريل ٢٠٢٣ بنسبة ٨٪ من الأجر الوظيفي، وبنسبة ١٥٪ للموظفين غير المخاطبين بقانون الخدمة المدنية، بحد أدنى ١٢٥ جنيها شهريًا.

- تم إعداد مشروع قانون بزيادة حد الإعفاء الضريبي على الدخل بنسبة ٢٥٪ إضافية ليصل إلى ٤٥ ألف جنيه بدلًا من ٣٦ ألف جنيه، في سبتمبر ٢٠٢٣، وبذلك يكون حد الإعفاء الضريبي قد ارتفع بنسبة ٧٥٪ منذ الأول من يوليو ٢٠٢٣، وذلك للعاملين بالجهاز الإداري للدولة، والهيئات الاقتصادية، وشركات قطاع الأعمال العام، والقطاع العام، والقطاع الخاص، بتكلفة سنوية بنحو ٤,٥ مليارات جنيه تتحملها الخزانة العامة للدولة.

- حرصت الحكومة على التعجيل ببدء افتتاح معارض (أهلًا رمضان)، وذلك اعتبارًا من أول يناير ٢٠٢٣ حتى نهاية شهر رمضان، حيث تم افتتاح عدد من معارض (أهلًا رمضان) بالمحافظات، وتم إنشاء عدد كبير من تلك المعارض بكل محافظات الجمهورية، وقد تم توجيه المديريات التموينية بنشر تلك المعارض بالمراكز والقرى والنجوع مع المنافذ المتنقلة، ومنافذ جمعيتي بالأماكن التي تبتعد عن المجمعات الاستهلاكية، والسلاسل التجارية التي ستدخل معارض (أهلًا رمضان)، كما أن التخفيضات بتلك المعارض تتراوح من ٢٥٪ إلى ٣٠٪.

- أطلقت الحكومة في ١٤ أكتوبر ٢٠٢٣، مبادرة خفض أسعار بعض السلع الأساسية، وتستمر على مدار ٦ أشهر مقبلة، بالتعاون والتنسيق مع الاتحاد العام للغرف التجارية، واتحاد الصناعات المصرية، وبنسبة انخفاض تتراوح بين ١٥٪ إلى ٢٥٪، كما أن جميع السلع التي تتضمنها المبادرة سيتم إعفاؤها من أية جمارك أو رسوم لمدة ٦ أشهر.

- حرصت الدولة على تحسين دخول المزارعين، وعليه تم إطلاق برنامج الزراعات التعاقدية، والتي تقوم على تحديد سعر المحصول بشكل مُسبق. وتم إصدار أسعار مستقبلية متفق عليها للمحاصيل الزراعية الداخلة في المنظومة، وتم الإعلان مبكرًا عن سعر توريد القمح قبل الزراعة لأول مرة؛ تنفيذًا لسياسة الزراعة التعاقدية، حيث وافق مجلس الوزراء على حافز إضافي لتوريد إردب القمح المحلي لموسم ٢٠٢٣ ليصبح ١٥٠٠ جنيه بدلًا من سعر ١٠٠٠ جنيه الذي سبقت الموافقة عليه، وذلك مقارنةً بـ ٨٢٠ جنيهًا للموسم الماضي. كما تم تحديد وزن الإردب من القمح بـ ١٥٠ كيلو جرامًا فقط بدلًا من ١٥٥ كيلو جرامًا، مما يوفر ٥ كيلو جرامات قمح في كل إردب لمصلحة الفلاح، وزيادة عدد نقاط استلام القمح، لتصل إلى ٤٢٠ نقطة تجميع لاستقبال الأقماح من الموردين لموسم ٢٠٢٣.

- اتخذت الحكومة العديد من الإجراءات لزيادة مستويات الاكتفاء الذاتي من السلع الزراعية والصناعية، من خلال تنفيذ العديد من مشروعات التوسع الرأسي والأفقي في قطاع الزراعة، والتي تعتبر من أهم المحاور لتدعيم سياسة الاكتفاء الذاتي؛ حيث تم استهداف زيادة الرقعة الزراعية بأكثر من ٣,٥ ملايين فدان، من خلال عدد من المشروعات، أهمها: مشروع توشكى الخير، ومشروع الدلتا الجديدة العملاق، ومشروع تنمية شمال ووسط سيناء، ومشروع تنمية الريف المصري، بالإضافة إلى المشروعات الأخرى في جنوب الصعيد والوادي الجديد.

- للاستعداد لجميع السيناريوهات المحتملة، يجري العمل بشكل متواصل على زيادة مستويات كفاية المخزون من السلع الأساسية لمستويات تتراوح بين ٣,٤ - ١٦ شهرًا.

- تستهدف الحكومة زيادة الاستثمارات الزراعية لعام ٢٠٢٣/٢٠٢٤ لتصل إلى ١١٦,٦ مليار جنيه بنسبة زيادة ٧١٪ عن الاستثمارات المتوقعة لعام ٢٠٢٢/٢٠٢٣، والبالغة ٦٨ مليار جنيه.

- توجّه خطة الحكومة لعام ٢٠٢٣/٢٠٢٤ استثمارات قدرُها نحو ١٠٠,٧ مليار جنيه لقطاع الصناعات التحويلية (بشقيها: البترولية وغير البترولية)، بنسبة زيادة ٢٠٪ عن الاستثمارات المتوقعة للقطاع لعام ٢٠٢٢/٢٠٢٣، والبالغة نحو ٨٤,٢ مليار جنيه.
- حرِصَت الحكومة على أن تكون خطة عام ٢٠٢٣/ ٢٠٢٤ موثقة لحقوق الإنسان، حيث تضمنت العديد من المستهدفات التي تضمن حياة كريمة لمختلف المواطنين، وتتمثل أهم تلك المستهدفات فيما يلي:
  - استكمال تنفيذ ٦٥٠ مشروعًا لمياه الشرب والصرف الصحي.
  - إنشاء وتطوير ١٧ مجمعًا ومنطقة صناعية، وتطوير ١٩ مركزًا للتدريب المهني.
  - توفير نحو ٣٠٦ آلاف وحدة إسكان اجتماعي.
  - إنشاء ٩٥٠ مدرسة (١٦ ألف فصل)، وتجهيز نحو ٢٦ جامعة أهلية وتكنولوجية.
  - استكمال إنشاء وتطوير ١٨١ مستشفى، و١٦٠ وحدة رعاية أولية.
  - تطوير ٥٩ وحدة اجتماعية، وتطوير ١٨ مركزًا للإغاثة.

السؤال الخامس عشر:

ما رأي وزارة المالية بشأن أزمة سعر صرف العملات الأجنبية؟

السؤال الخامس عشر: ما رأي وزارة المالية بشأن أزمة سعر صرف العملات الأجنبية؟

نفذت الحكومة العديد من الإجراءات الخاصة بضبط سياسة سعر الصرف، ومنها: تحرير سعر الصرف في شهري أكتوبر ٢٠٢٢ ويناير ٢٠٢٣، وصدور قرار بترشيد الإنفاق الدولاري، والسماح للبنوك بالقيام بعمليات الصرف الآجلة لغير أغراض المضاربة، وإطلاق التعامل بنظام المشتقات، وطرح بنكي الأهلي ومصر شهادات ادِّخار جديدة للمصريين والأجانب بالدولار لمدة ثلاث سنوات، بسعر عائد سنوي ٧٪ و٩٪، وذلك بما يشمل الإجراءات التفصيلية التالية:

- تعزيز مستويات مرونة سياسة سعر الصرف، بحيث يعكس سعر الصرف قيمة الجنيه المصري مقابل العملات الأجنبية بواسطة قوى العرض والطلب في إطار نظام سعر صرف مرن، مع إعطاء الأولوية للهدف الأساسي للبنك المركزي المتمثل في تحقيق استقرار الأسعار. وبما يُمكن كذلك البنك المركزي المصري من العمل على تكوين والحفاظ على مستويات كافية من احتياطيات النقد الأجنبي، وهو ما ظهر واضحًا في التحركات التي قام بها البنك المركزي المصري في هذا الصدد خلال شهري أكتوبر ٢٠٢٢، ويناير ٢٠٢٣. وهو ما ترجمه عدد من المؤشرات الإيجابية التي تم رصدها عن طريق البنك المركزي بسوق الصرف، لا سيما في شهر يناير ٢٠٢٣، والمتمثلة في زيادة كبيرة في حصيلة البنوك من النقد الأجنبي، سواء من السوق المحلية، أو حصيلة تحويلات المصريين بالخارج، وكذلك من قطاع السياحة. كما تم رصد عمليات دخول مستثمرين أجانب للسوق المصرية مرة أخرى، منذ ١١ يناير ٢٠٢٣، علاوةً على حدوث طفرة كبيرة في مبالغ التداول في سوق الإنتربنك، حيث سجلت مبالغ التداول منذ ١١ يناير ٢٠٢٣ زيادة تجاوزت الـ ٢٠ ضعفًا، مقارنةً بالمبالغ اليومية المسجلة مسبقًا في إشارة إلى الحراك الإيجابي لسوق الصرف الأجنبية.

- الإلغاء التدريجي لنظام الاعتمادات المستندية والعودة إلى مستندات التحصيل: حيث أعلن البنك المركزي في شهر أكتوبر ٢٠٢٢ عن الإلغاء التدريجي للتعليمات الصادرة بتاريخ ١٣ فبراير ٢٠٢٢ والخاصة، باستخدام الاعتمادات المستندية في عمليات تمويل الاستيراد حتى إتمام الإلغاء الكامل لها في ديسمبر ٢٠٢٢.

- السماح للبنوك بالقيام بعمليات الصرف الآجلة للعملاء: صدور قرار في أكتوبر ٢٠٢٢ من قِبَل البنك المركزي المصري للسماح للبنوك بالقيام بعمليات الصرف الآجلة للعملاء من الشركات لغير أغراض المضاربة، وبهدف تغطية مراكز العملاء الناتجة عن العمليات التجارية، والتي تتم عن البنك ذاته، والسماح للبنوك بالقيام بعمليات الصرف الآجلة مع البنوك المحلية لغير أغراض المضاربة.

- ترشيد الإنفاق الدولاري: من خلال صدور قرار رئيس مجلس الوزراء في يناير ٢٠٢٣ رقم ٦٩ لسنة ٢٠٢٣ بترشيد الإنفاق الدولاري، وبحيث يُعمل بهذا القرار في شأن ترشيد الإنفاق العام بالجهات المتضمنة في الموازنة العامة للدولة، والهيئات العامة الاقتصادية حتى نهاية العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣، وتسري أحكام هذا القرار على جميع أبواب استخدامات الموازنة العامة للدولة، فيما عدا الباب السادس "شراء الأصول غير المالية" (الاستثمارات).

- إطلاق التعامل بنظام المشتقات في يناير ٢٠٢٣: عمل البنك المركزي المصري على بناء وتطوير سوق المشتقات المالية؛ بهدف تعميق سوق الصرف الأجنبية، ورفع مستويات السيولة بالعملة الأجنبية؛ من خلال قيام البنوك بالترويج لعمليات المشتقات المالية بسوق الصرف؛ بهدف تقديم خدمة مالية متكاملة تتيح لعملاء البنوك التحوط ضد مخاطر تذبذبات أسعار الصرف.

- طرح بنكي الأهلي ومصر شهادات ادخار جديدة للمصريين والأجانب بالدولار لمدة ثلاث سنوات، بسعر عائد سنوي ٧٪ و٩٪، في يوليو ٢٠٢٣؛ حيث إن إصدار أوعية ادخارية بالدولار وسيلة قوية لزيادة الحصيلة الدولارية؛ لأنها تجذب تحويلات المصريين العاملين بالخارج، وحائزي العملة الخضراء في الداخل؛ مما يساعد على تضييق الفجوة بين السعر الرسمي للدولار، وسعر السوق الموازية.

السؤال السادس عشر:

هل للديون المصرية مصادر تمويل مستدامة؟ وهل وارد أن يتم الإخلال عن السداد؟

يتشكَّل الجزء الأكبر من المديونية الخارجية بحسب آجال السداد من التزامات متوسطة وطويلة المدى بنسبة تبلغ نحو ٨٣٪، بما يسهم في تقليل مستويات تعرض المحفظة للمخاطر المرتبطة عادةً بالديون قصيرة الأجل، إضافةً إلى أن توسيع قاعدة الدائنين يحد من مخاطر تركز المديونية. كما أن الجزء الأكبر من هذه المديونيات نحو ٥٩٪ يتسم بطابع الاستقرار؛ كونه مملوكًا لجهات دائنة ممثلة في مؤسسات تمويل دولية، وعدد من الدول العربية، علاوةً على أن أغلب قروض مؤسسات التمويل الدولية متوسطة وطويلة الأجل، وبتكلفة منخفضة.

السؤال السابع عشر:

إلى أي مدى أثر انخفاض قيمة العملة وارتفاع أسعار الفائدة على خدمة الدين في مصر؟

السؤال السابع عشر: إلى أي مدى أثر انخفاض قيمة العملة وارتفاع أسعار الفائدة على خدمة الدين في مصر؟

يتأثر معدل الدين بتغير سعر الصرف، ومن المتوقع أن يكون في حدود ٩٨٪ من الناتج المحلي، ويبدأ في الانخفاض من العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ على مدار الأربع سنوات المقبلة، ليتراوح بين ٧٥٪ إلى ٧٩٪ من الناتج المحلي.

جاءت النتائج المبدئية للحساب الختامي لموازنة العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣ مطمئنة بالنظر إلى الوضع الاستثنائي الذي يشهده الاقتصاد العالمي، وتتأثر به مختلف الدول، خاصةً الاقتصادات الناشئة، حيث حققت الدولة فائضًا أوليًا ١٦٤,٣ مليار جنيه بنسبة ١,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي، رغم زيادة المصروفات العامة إلى ٢١٣٠ مليار جنيه، بمعدل نمو ١٦,٣٪، بينما بلغت الإيرادات العامة ١٥٠١ مليار جنيه، بمعدل نمو ١١,٥٪

كما أن العجز الكلي بلغ ٦,٢٪ مقارنة بـ ٦,١٪ في العام المالي ٢٠٢١/ ٢٠٢٢، ولولا ارتفاع أسعار الفائدة، وتغير سعر الصرف والآثار التضخمية، لكانت المعدلات أفضل من ذلك بكثير، كما أن الحفاظ على معدل العجز عند ٦,٢٪ في ظل المتغيرات الدولية، وما ترتب عليها من تدخلات ملحة ومستمرة لاحتواء التداعيات السلبية، ومد شبكات الحماية الاجتماعية، يشير إلى قدرة الدولة المصرية على الإدارة الرشيدة للمالية العامة؛ من خلال توظيف التكنولوجيا الحديثة في تعزيز حوكمة منظومة الإيرادات والمصروفات، ومن ثم توجيه الاعتمادات المالية إلى المسارات المحددة، وفقًا للأولويات الوطنية.

مجلس الوزراء
مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

الحـــي الحكـومـــي – العاصمـة الإداريـة الجـديدة
رقم بريدي: 11582 ص.ب: 191 مجلـــس الشعـــب
تليفون: 27929292(202) فاكس: 27929222(202)
info@idsc.gov.eg www.idsc.gov.eg